

PROVISIONAL

A/45/PV.12
17 October 1990

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

(مالطة)

السيد دي ماركو

الرئيس :

(اندونيسيا)

السيد سوتريشنا

شم :

(نائب الرئيس)

- خطاب السيد رافائيل ليوناردو كاييخاس روميرو ، رئيس جمهورية هندوراس

- خطاب السيد باتريسيو ايلوين السُّكَّر ، رئيس جمهورية شيلي

- خطاب السيد رامز عليا ، رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب في جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

القى كلمة كل من :

السيد تشيان تشيتشن (الصين)

السيد يعقوب خان (باكستان)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى : Chief, Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

خطاب السيد رافائيل ليوناردو كاييخاس روميرو ، رئيس جمهورية هندوراس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية أولا إلى خطاب

يلقيه رئيس جمهورية هندوراس .

امصطحب السيد رافائيل ليوناردو كاييخاس روميرو ، رئيس جمهورية هندوراس إلى

داخل قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة ،

يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية هندوراس ، فخامة السيد رافائيل ليوناردو كاييخاس روميرو ، وأدعوه إلى إلقاء بيانه أمام الجمعية .

الرئيس كاييخاس روميرو (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود في بادئ

الامر - نيابة عن هندوراس حكومة وشعبا - أن أهنئكم ، سيدي الرئيس ، بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة . إننا مقتنعون بأن خبرتكم وقدرتكم ستسهمان كثيرا في نجاح أعمال الجمعية . وبالمثل ، أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة للعمل الممتاز الذي اضطلع به في ذلك المنصب الحساس المعقد للغاية . ونحن - أبناء أمريكا اللاتينية - نفخر بمنجزاته على رأس الأمانة العامة .

نود أيضا أن نعرب عن الترحيب الحار بلختنشتاين عضوا جديدا في الأمم

المتحدة .

منذ خمسة وأربعين عاما ، في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ساعدت بلادي في إرساء العمل الأساسي لما أصبح بعد ذلك الأمم المتحدة . ومع أن مؤتمر سان فرانسيسكو عُقد على ركام الانقراض المحترقة نتيجة لذلك النزاع المسلح ، فإنه جرى في مناخ من الإخلاص والأمل . وكون ذلك المؤتمر قد عُقد دليل على أن البشرية ، ادراكا منها بقدرتها الخلاقة ، كانت مؤمنة بأنها يمكنها إقامة أداة جديدة تعزز التفاهم والوثام بين الشعوب .

في بداية هذه الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة ، بوسعنا أن نكون متفائلين بأن تلك الأهداف النبيلة يمكن أن تتحقق . وأي استعراض سريع للأحداث

الرئيسية التي وقعت في العام الذي انقضى منذ الدورة الأخيرة - والذي كان بكل المقاييس عاما غير عادي - يؤيد ذلك الرأي .

وبالفعل فإنه يسرنا تحقق منجزات ايجابية في الحوار السياسي مع جنوب افريقيا ، الامر الذي يقرب من تحقيق هدف إنهاء سياسات الفصل العنصري البغيضة التي تدينها هندوراس حكومة وشعبا دون تحفظ ، ويبشر بزوالها في المستقبل القريب .

واليوم ، بعد خمسة وأربعين عاما ، تشهد البشرية حلول مناخ جديد من الانفراج والتفاهم بفضل التغيرات التي وقعت على المستوى الدولي . وإن الاحترام المتبادل بين الدول ، والجهود الرامية إلى خفض التسليح ، وخدمة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية أصبحت الآن الاصل لا الاستثناء . ومشاركة الأمم المتحدة في تهيئة هذا المناخ الجديد الذي يولد عصرا جديدا مبشرا بالخير ، كانت بلا شك عاملا رئيسيا .

إن الأمم المتحدة جرى تصوُّرها لتكون أداة لصيانة السلم وضمان حقوق الانسان وتعزيز التنمية والرفاه بين الشعوب عن طريق التعاون الدولي . وإن وجودي هنا في الجمعية العامة ، وهذه هي المرة الأولى التي يحضر فيها رئيس لهندوراس إلى هذا المحفل ، ينبغي أن ينظر اليه على أنه تعبير عن الثقة المتجددة لهندوراس ، حكومة وشعبا ، في منظمنا وفي قدرتها على تحقيق المقاصد التي أنشئت من أجلها .

وبعد حوالي خمسة عقود من الانفصال ، أصبح الشعب الألماني متحدا مرة أخرى في دولة واحدة . وهكذا ، أزيل أثر من أكبر الآثار المأساوية للحرب العالمية الثانية . وإن هندوراس حكومة وشعبا ترحب بحرارة كبيرة بهذا التطور السلمي الملحوظ الذي يعزز الاستقرار في أوروبا ويفتح آفاقا جديدة للتعاون الدولي .

وفي الشرق الاقصى ، أحرز التعاون السياسي في سبيل حل النزاع الدموي الطويل في كمبوديا تقدما كبيرا ، وينبغي لنا أن نشجع ذلك التعاون حتى تنتهي المواجهة ونهني عصرا جديدا من التصالح الوطني .

وفيما يتعلق بالحوار بين الدولتين الكوريتين ، فإن هندوراس تؤيده دون تحفظ . ومع ذلك فإن بلدي يومي بقبول جمهورية كوريا في عضوية منظمتهما - إن كانت هذه رغبتها ؛ وذلك اعترافا بجهود شعبها إذ أنها - في رأينا - قد استوفت بالفعل متطلبات العضوية .

ومن دواعي سروري الخاص أن أرحب أيضا باستقلال ناميبيا ، وبانضمام تلك الدولة الجديدة إلى الأمم المتحدة . ونحن على اقتناع بأن تعاونها سيساعد على تحقيق أهداف منظمتهما التي سنقدّر لها دائما الدور المثالي الذي اضطلعت به في انتخابات ناميبيا وفي تحقيق انتقالها السلمي إلى السلطة السياسية .

أما التغيرات في أوروبا الشرقية ، فقد أزال الحدود بين أنصار القضايا المختلفة ، وكان لها أثر ايجابي على العالم بأسره ، في كل مجال يمكن تصوّره . إن الدروس المستخلصة من هذه التغيرات هي أن التحول السلمي والحوار والتسامح هي ما ينبغي اتباعه في الشؤون الداخلية والدولية على السواء . وما حدث في أوروبا الشرقية يؤكد أن الحرية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها والأفكار التوجيهية لهذه المنظمة إنما هي خير ضمان لتحقيق عالم أفضل للجميع .

في الآونة الأخيرة شهدنا - باستياء ودهشة - دولة عضوا في المنظمة هي الكويت تتعرض للغزو من جانب دولة عضو أخرى هي العراق ، التي تستغل تفوقها العسكري وتحاول تحويل ذلك البلد إلى محافظة أخرى من محافظاتنا . ومن البديهي أن هذا العمل يتنافى مع أبسط قواعد التعايش السلمي ، ويمثل انتهاكا لأعز مبادئ منظمتهما ومبادئ المجتمع الدولي ، وهي احترام السلامة الإقليمية والسيادة الوطنية وعدم التدخل وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها . إن أهمية هذه المبادئ تجعل التقاعس عن احترامها يعود بنا إلى أحلك وأتعمص عصور التاريخ التي كان يؤخذ فيها بالمبدأ القائل بأن القوة تمنع الحق وبأن لها الغلبة على حكم القانون .

ومن هذا المنطلق ، فإن بلدي الذي يقوم أمنه أساسا على قواعد القانون الدولي ، أدان غزو الكويت ، وعرض دعمه المتواضع لقوة متعددة الجنسيات لصيانة السلم تشكل تحت علم الأمم المتحدة للمساعدة على إعادة الهدوء إلى ذلك الجزء من

(الرئيس كاييخاس روميرو)

العالم ، وتحدونا رغبة صادقة في أن يكون العمل الدبلوماسي كافيا للحفاظ على السلم ، وأن يؤدي إلى إرساء حكم العقل والقانون في منطقة الخليج الفارسي . ونحن نشفي على القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والتي تؤكد أن العالم متحد ضد العدوان ، وتوضح أن العراق ملزم بتنفيذها .

إن العقود الطويلة من المواجهة التي شهدناها ، جعلت العالم يرجع الجهود الأساسية اللازمة للتصدي للتحدي الرئيسي الذي يواجهه ، وهو رفع مستويات المعيشة لمئات الملايين من البشر الذين مازالوا يعيشون في فقر مدقع . وفي رأينا أن أرباح أو غنائم السلم لابد من استثمارها على أفضل وجه ممكن ، وهذا يعني توفير حياة كريمة للمحرومين على وجه الأرض . وهذا هو السبيل الوحيد الذي يكفل صيانة السلم ، ويضمن ألا يحل محل الخلافات القديمة بين الشرق والغرب شكل جديد من التوتر سيكون هذه المرة بين الشمال والجنوب . وفي هذا المضمار يتعين على منظماتنا أن تظطلع بدور بارز . إن الأمم المتحدة لديها ما يلزم من التفاني ومن الهياكل الأساسية للقيام بدور أكبر في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوب الأرض كافة . لقد أصبحت الأمم المتحدة هيئة بالمية لديها القدرة على تعبئة جهود المجتمع الدولي في كفاحه ضد التخلف . والدور الآن على الدول الاعضاء ، ولا سيما دول العالم الصناعي ، للتعبير عن تضامنهما بمصيرها ، بمنح مزيد من الموارد لاستخدامها في مواجهة هذا التحدي .

وهذا أمر يكتسب أهمية عاجلة . ففي السنوات الأخيرة أدى الوضع العالمي إلى تدهور مستويات المعيشة في العديد من البلدان النامية . إن تدني أسعار منتجات لتصدير في العالم الثالث ، وارتفاع أسعار السلع المستوردة وأسعار النفط ، والظروف لمناخية المناوئة ، وأعباء خدمة الديون الثقيلة ، كلها عوامل تضافرت بشكل خطير تقوض مستويات المعيشة المتدنية أصلا في بلدان كثيرة . أضيفوا إلى ذلك أن تدابير لتكثيف الاقتصادي التي اتخذناها في حالات عديدة أدت إلى بذل تضحيات أشد وأشد .

واعتقد أنه في ظل الوضع الراهن ، يتعين على المجتمع الدولي ، يدا بيد ، أن يحمل مسؤولياته ، وأن يعمل على وضع خطة عمل كبرى للقضاء على الفقر في جميع أنحاء عالم . إن نجاح خطة مارشال التي نفذت في نهاية الحرب العالمية الثانية ، برهان

على أن القيام بجهد متضافر من هذا القبيل يمكن أن يؤدي ، على المدى المتوسط ، إلى تحسن حقيقي في مستوى معيشة الشعوب . ونحن بحاجة إلى القروض وإلى التكنولوجيا لزيادة الانتاج ، ونحتاج إلى أسواق لمنتجاتنا وإلى التسهيلات التي تمكننا من تسديد ديوننا الخارجية دون مطالبة شعوبنا ببذل مزيد من التضحيات . ولن يتسنى القيام بهذه المهمة إلا بتعاون جميع دول العالم .

في غضون العقد الماضي ، لجأ الآلاف من مواطني البلدان المجاورة إلى هندوراس ، هرباً من العنف الناجم عن الصراعات الدائرة في بلدانهم . إلا أن العبء الذي تحمّله هندوراس لسنوات طويلة بسبب هذه الآلاف من اللاجئين أمريكا الوسطى قد خفت حدته بشكل ملموس بفضل المساعدة المناسبة التي قدمها المجتمع الدولي ، وبخاصة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وما زلنا نحظى بهذا التعاون القيم حتى يومنا هذا ، لتيسير عملية إعادة التوطين التي لا تزال مستمرة لتواكب تحسن حالة الأمن في البلدان المجاورة . ويجري تقديم المساعدة أيضاً في المناطق التي توجد بها أعداد كبيرة من اللاجئين ، من أجل تحسين ظروف المعيشة فيها ، إذ أن وجودهم ترتب عليه - في حالات كثيرة - أثر سلبي على البيئة .

ولا يليق بنا في هذا الوقت إلا أن نعرب عن خالص تقدير شعب هندوراس وحكومتها للبلدان التي قدمت لنا تعاونها في تصدينا لهذه المشكلة ، وكذلك لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، على المساعدة الإنسانية المقدمة لنا في هذه السنوات العصيبة .

ومنذ نهاية عقد السبعينات ، يعاني برزخ أمريكا الوسطى من آثار الصراعات الدامية التي كانت تدور أساساً بين بلدين من بلدان تلك المنطقة . ومع مضي الوقت تجاوزت عواقب تلك الصراعات حدود البلدين المعنيين مباشرة ، وبدأت تؤثر على كل أنحاء أمريكا الوسطى . غير أن هذه الآثار كانت لها ميزة أيضاً ، فقد أيقظت حكومات المنطقة وأقنعتها بضرورة حل الأزمة عن طريق الحوار والمفاوضات والجهود المشتركة . وهذه العملية التي لقي فيها أبناء أمريكا الوسطى تضامناً ودعمًا من جانب كل المجتمع الدولي تقريبا ، كانت تهدف ، في المقام الأول ، إلى القضاء على الصراعات

التي نشبت في بلدان المنطقة ، والحيلولة دون نشوب مواجهات أخرى فيما بين السدول المختلفة .

وبالتوقيع على اتفاقات اسكيبولاس ، يكون أبناء أمريكا الوسطى قد وضعوا الأساس للمصالحة الوطنية الحقيقية بين المجموعات التي كانت منخرطة في صراع ، ووضعوا الأساس أيضا للديمقراطية الحقيقية . هذا فضلا عن أن حكومات المنطقة اتفقت على القيام بعدد من الاجراءات التي تستهدف تحسين مستوى معيشة شعوبها . وهذه الاتفاقات التي وقع عليها رؤساء أمريكا الوسطى كان لها أثر مباشر في تخفيف حدة التوترات في المنطقة ، كما أدت في نيكاراغوا إلى اقامة حكومة انتخبها الشعب بحرية .

وفي هذا الصدد ، يمكنني أن أقول بكل ارتياح إن حكومتي اتبعت منذ البدايات سياسة مكنتها من التقيد بالالتزامات المنصوص عليها في اجراءات اسكيبولاس . وقد عملنا مع الاطراف المعنية في نيكاراغوا لإنجاز عدد من الاتفاقات التي بدأ العمل بها في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠ ، والتي تؤدي إلى نزع سلاح المقاومة النيكاراغوية وتسريحها وإعادة توطيئ أعضائها وأسرهم . وهكذا عادت علاقات حسن الجوار بين نيكاراغوا وهندوراس .

وفي السلفادور ، فإن المفاوضات التي تستهدف التوصل إلى تسوية سلمية للصراع مع جهود الوساطة القيّمة للأمين العام وممثله الخاص ، أسفرت عن نتائج مبكرة ، وإن لم تكن ، وللأسف ، واسعة النطاق بالشكل الذي كنا نأمل فيه .

والحوار هو الطريق الوحيد الى السلم والوفاق ، ومرة أخرى أناشد الاطراف بأن توقف بسرعة الاعمال العدائية ، مما يسمح لشعب السلفادور بأن يضمن جراحه وأن يبني مستقبلًا قائمًا على الحرية والعدالة والتضامن .

وبغية تجنب خطر نشوب صراعات عسكرية أخرى بين الدول ، فإننا نسعى الى تخفيض حجم جيوش أمريكا الوسطى وقدراتها الهجومية . وتدفعنا الى ذلك أيضا رغبتنا في استخدام مواردها الاقتصادية الشحيحة لتحسين الأحوال المعيشية لشعبنا .

إننا نعمل على اتخاذ التدابير لتشجيع بناء الثقة فيما بين دولنا ، وتعمير مناطق الحدود ، وتحسين البيئة . كما نتخذ التدابير في مجالات أخرى عديدة بما يعود علينا بالفائدة المشتركة . وهدفنا هو تعزيز الاتحاد وتشجيع التكافل فيما بين بلدان المنطقة .

ولذا فإننا نعطي في برامج عملنا دورا بارزا لتكامل أمريكا الوسطى ، وهذا التكامل هو أحسن خيار أمامنا لبناء مستقبل أفضل .

وقد أكدنا في الاجتماع الأخير لرؤساء أمريكا الوسطى على إيماننا بالتكامل بوصفه وسيلة لتحقيق التنمية ، وقلنا إننا نريد أن تكون أمريكا الوسطى مرتبطة ببقية العالم على أساس تكافل مشر وقائم على الاحترام .

وإننا نعتقد أنه ينبغي أن تستند المجموعة الاقتصادية لبرخ أمريكا الوسطى الى إطار مؤسسي وقانوني جديد ؛ وينبغي التغلب على القيود الحالية . ونريد أن ننفذ الاستراتيجيات الجديدة التي وضعناها والقائمة على الانفتاح وتحديث وسائل الانتاج .

وإننا نضع نصب أعيننا لدى رسمنا لخططنا الجديدة لتكامل أمريكا الوسطى أخطاء الماضي والحاجة الى عدم تكرارها . ونذكر أنه يجب أن يكون هدفنا الرئيسي تحسين المستويات المعيشية لأمريكا الوسطى . كما أننا نعلم أنه يجب مشاطرة تكاليف وفوائد التكامل بصورة منصفة بحيث لا تتوقف العملية مرة أخرى .

وفي الاجتماع الذي عقد في أنتيفوا بغواتيمالا ، كرر رؤساء أمريكا الوسطى نداءهم الى المجتمع الدولي ليمد يد المساعدة التي نحتاجها لترجمة تنميتنا الى

واقع ملموس . وهذا الدعم يتسم بأهمية بالغة اذا أردنا متابعة الجهود الرامية الى تخفيف عبء الديون الخارجية ، وبالتالي تحرير الموارد اللازمة لتنمية المنطقة .

لقد عملنا ، نحن أبناء أمريكا الوسطى ، في بحثنا عن السلم ، مع الامم المتحدة التي كانت دوما حاضرة .

ومن هذا المنبر ، اقترحت حكومة هندوراس في عام ١٩٨٨ ، إنشاء آلية ترعاها منظمتنا . وكان الغرض من هذه الآلية ضمان تنفيذ اتفاقات أسكيبولاس . وقد أدى اقتراح هندوراس الى إنشاء الهيئة الدولية للدعم والتحقق وفريق مراقبي الامم المتحدة في أمريكا الوسطى ، اللذين كانت ، ولا تزال ، مشاركتها في استعادة السلم الى المنطقة ، قيمة للغاية . وقد أتاح تقبل الامم المتحدة للاقتراح الذي قدمته هندوراس تجاوز المأزق الذي كان قائما في أمريكا الوسطى ، وعزز جهودنا التفاوضية . ويمكن الآن لفريق مراقبي الامم المتحدة في أمريكا الوسطى أن يساعد في الاشراف على اتفاقات الأمن التي يتوصل اليها أطراف النزاع ، ويجب تجديد ولايته وتوسيع نطاقها على الوجه اللازم .

وبالمثل ، أقرت الجمعية العامة في عام ١٩٨٨ ، إدراكا منها لواقع أن السلم في منطقتنا يتطلب تحسين مستويات المعيشة للسكان ، خطة خاصة للتعاون الاقتصادي في أمريكا الوسطى من أجل تحسين التعاون التقني والاقتصادي والمالي لمنطقة أمريكا الوسطى .

ويحدو أبناء أمريكا الوسطى الأمل في أن تصبح هذه الخطة الجاري تنفيذها حاليا ، بتوفر النية الحسنة والتأييد من جانب الحكومات الصديقة والمنظمات الدولية ، دعامة راسخة لجهود السلام التي نبذلها .

ولا أود أن أختتم بياني دون الإشارة الى الدور الاساسي الذي يضطلع به الأمين العام في هذه العملية . ونود هنا أن نعرب عن شكر حكومة هندوراس على استعداده الدائم للذهاب الى أمريكا الوسطى ، كلما اقتضى الامر ، للاسهام في تسوية الأزمة . وقد أدى تفانيه وتفاني موظفيه الى كتابة فصل جديد للنجاح في تاريخ عمل هذه المنظمة من أجل تحقيق أهدافها الاساسية .

وأود مرة أخرى أن أعرب عن أملتي في أن تتقوى الأمم المتحدة ، وأن يتوطد السلم في العالم من أجل فائدة جميع الشعوب .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، بالنيابة عن الجمعية

العامة ، أن أشكر رئيس جمهورية هندوراس على البيان الذي ألقاه توا .

امطح السيد رافائيل ليوناردو كاييخاس روميرو ، رئيس جمهورية هندوراس ،

الى خارج قاعة الجمعية العامة .

خطاب السيد باتريسيو ايلوين السكر ، رئيس جمهورية شيلي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الان الى خطاب

من رئيس جمهورية شيلي .

امطح السيد باتريسيو ايلوين السكر ، رئيس جمهورية شيلي الى داخل قاعة

الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ،

يشرفني أن أرحب في الامم المتحدة برئيس جمهورية شيلي ، فخامة السيد باتريسيو ايلوين السكر ، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة .

الرئيس ايلوين السكر (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي الرئيس ،

أقد أمام هذه الجمعية بفرح وعاطفة عظيمة ، بصفتي الصوت الاميل لامة شيلي التي بُعثت فيها مؤخراً روح الحياة الديمقراطية . بارتياح عميق أهنيكم ، سيدي ، على انتخابكم لادارة اعمال الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين . كما أود أن أهني السفير جوزيف غاربا ممثل نيجيريا على أدائه الايجابي والدينامي أثناء مدة رئاسته التي انتهت منذ فترة وجيزة . وأتقدم كذلك بتحياتي للأمين العام للامم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوبيار . إننا في شيلي نشعر بالفخر للمكانة التي أسبغها هذا الدبلوماسي العظيم من أبناء بيرو على الامم المتحدة . ولقد كانت زيارته الى بلدنا منذ بضعة أيام ممت شرفاً لنا جميعاً .

كما يدرك الاعضاء ، تميزت شيلي عبر تاريخها بروحها المحبة للحرية ، وباحترامها للقانون وبممتانة نظامها الديمقراطي . ولقد استعدنا هذه القيم ، وفعلنا ذلك بسلام ، وبدون ضغينة متطلعين الى المستقبل بإحساس كبير بالامل والمصالحة .

إن منطق الحرب الذي يقسم أهالي شيلي الى أصدقاء وأعداء قد تغلب عليه منطق السلم الذي يعترف في كنفه أحداً بالآخر كمواطنين ، بغض النظر عن أوجه الاختلاف بيننا . إن الفرد العادي في شيلي يتمتع بحياة أوفى في ظلال الحرية وبقدر أكبر من الامن دون مخاوف الماضي ، وبسعادة وامل لأنه يدرك أنه محترم ، وأن كرامته لها

قيمتها . وهو يعرف كذلك أنه مطالب بالمشاركة بإسهامه في القضية المشتركة المتمثلة في بناء مستقبل وطنه .

وإذ تجدد شيلي هذه التقاليد التي عرفها بشعب ديمقراطي ، فإنها تعبر ، مرة أخرى ، عن تحياتها وإمتنانها للأمم المتحدة ولجميع الشعوب والأفراد في العالم أجمع ، الذين ساندوا أبناء شيلي الديمقراطيين في كفاحهم للذود عن كرامة الإنسان واستعادة حريتهم .

إن مسألة حقوق الإنسان تحتل مكانا خاصا في العلاقة بين شيلي والأمم المتحدة . إننا نروج دون كلل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان منذ صدوره . ولقد دعونا لمفهوم لحقوق الإنسان يتجاوز الحماية الجسدية للأشخاص ليشمل الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وقد نادينا بسيادة هذه المبادئ . وفي عرف الديمقراطية الشيلية ، فإن حقوق الإنسان لا تقف أمام أي حاجز .

لكن الكفة في الماضي القريب قد مالت الى الاتجاه الآخر . وعندما وقعت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في بلدي ، لم تتهاون الأمم المتحدة ولو مرة واحدة في فحصها الدقيق للأحداث في شيلي . وهذا الموقف المتيقظ ، المعرب عنه في الإدانات المتكررة للحالة السائدة في ذلك الوقت ، قد أسهم إسهاما قيما في استعادة الديمقراطية ، ولهذا أود أن أعبر أمام الملا عن امتناني اليوم .

إن هذه التجربة قد عززت التزامنا . ونعلم تمام العلم أن الاحترام الدقيق لحقوق الإنسان هو حتمية عالمية تشكل الأساس الأخلاقي والقانوني لجميع أنواع الحياة المتحضرة على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء .

ونعتقد بالمثل أن الدفاع عن حقوق الإنسان هو سعي مستمر وعالمي يجب ألا يستخدم بشتا لأغراض تعسفية أو لخدمة أهداف أخرى تشمل بالسياسة الخارجية . يجب حماية حقوق الإنسان في كل مكان وفي جميع الاوقات .

ولذلك فإننا نرى من المهم أن نعلم المجتمع الدولي بالروح التي دفعتنا الى تضييد الجراح التي حاقت بروح الوطن من جراء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي وقعت في الماضي .

إننا نعالج هذه المشكلة بحذر وإنصاف وبإحساس كبير بالمسؤولية . هناك حاجة توضيح وتأکید الحقيقة بشأن ما حدث في الماضي حتى لا نُنبقي مصدرا مستمرا للألم الى الابد . غير أننا لا نريد أن نوقف عجلة التاريخ ولا نريد من باب أولى أن نعداوات العقيمة . والهدف هو أن نتوصل الى الحقيقة وأن نحقق بها المصالحة نيقية فيما بين أبناء شيلي .

وتحقيقا لهذه الغاية ، أمرت حكومتي بإنشاء لجنة خاصة إسمها "اللجنة نية بالحقيقة والمصالحة" ، وولايتها هي أن تتقصى الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان . وتقوم تلك اللجنة بجمع المعلومات المتوفرة ، ومستقدم تقريراً بهذا الشأن لمستقبل القريب . وبالنظر الى الطابع الإداري للجنة ، فلا يقصد منها بأي حال أن محل المحاكم القانونية . فاللجنة التي تتألف من أفراد يتمتعون بأعلى قسط من الحميدة والمكانة الوطنية ، تعمل في استقلال مطلق ، وهي تلقى تعاوننا من أمت مختلفة من المجتمع .

وبهذه الطريقة ، ويتوفر حسن النية لدى الجميع ، نأمل أن نرضي توف جميع شعب شيلي الى السلم والتفاهم عن طريق القانون ، وعلى أساس الحقيقة والعدالة سالحة .

وإذ تشرع شيلي في مرحلة جديدة ، فإنها تواجه التحدي المتمثل في توطيد الديمقراطية بمفاتها شكلا من أشكال التعايش السياسي القائم على حرية الفرد ون بالنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية . وأعتقد أن هذا التحدي هو التحدي رك الذي يواجه جميع البلدان النامية .

إن التجربة تشير الى أن من المستطاع لفترة من الزمن تحقيق الرخاء الاقتصادي ديمقراطية ، ولكن هذا الرخاء لا يضرب في الأرض جذورا باقية لأن الافتقار الى يشجع على اساءة الاقوياء للضعفاء ، وهم أساسا الفقراء ، وخلق روح المبادرة اركة عند العديد من الافراد ، وخلق جو خائف من القمع والعصيان ويجعل إرساء ار أمرا مستحيلا .

ومن الممكن وجود الديمقراطية دون النمو الاقتصادي ، ولكن المحاولات الحسنة النوايا لتحسين ظروف المعيشة لمن هم أفقر حالا عن طريق تدابير إعادة توزيع الثروة التي تحقق قدرا أكبر من المساواة دون أن تزيد من توفير السلع ، لابد وأن تنتهي إلى أزمات اقتصادية خطيرة ، وهذه الأزمات تهدد كامل النظام الاجتماعي بل وبالطبع الديمقراطية ذاتها .

وبدون عدالة اجتماعية تعيش أي ديمقراطية ، مهما كانت مزدهرة ، تحت تهديد دائم بأن تؤدي أعمال الاثارة الناشئة عن مطالبة الفقراء بالانصاف ، التي يمكن تفهمها ، إلى الاخلال بعملية التنمية الاقتصادية وزعزعة استقرار النظام السياسي ذاته .

وبالتالي ، وبغية تحقيق السلم والاستقرار على الصعيد الوطني ، من الضروري بالمثل ضمان الديمقراطية السياسية والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية . وهذا في حد ذاته الهدف الذي يسعى الى تحقيقه الشعب الشيلي .

ونحن ، إذا ما أردنا أن نحزن النجاح في هذا المسعى ، لسنا بحاجة الى توحيد جهودنا المحلية وتنظيمها فحسب بل يتعين علينا أن نحظى بتفهم وتعاون أصدقائنا في جميع أرجاء العالم ، ولاسيما البلدان الكبرى المتقدمة النمو . فإن الجهود الحثيثة التي نبذلها لن تجدي نفعا ما لم تقترن بالإنصاف والتضامن في العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول .

وهذه مشكلة تؤثر بشكل كبير على العالم النامي بأسره . وإذا أردنا أن نبقي مخلصين للمبادئ التي أفضت الى انشاء هذه المنظمة تعين علينا أن نسعى بشكل متسق الى الربط الوثيق بين السلم العالمي وسيادة الحرية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ورفع مستويات المعيشة لكل شعوب العالم . وما دامت هناك شعوب يسحقها الفقر المدقع والجوع ، وأخرى عليها - وإن كانت أحسن حالا الى حد ما - أن تواجه في جهودها من أجل النمو والتقدم عقبات بالغة الصعوبة ، فإن قضية السلم ستظل مهددة بالخطر .

وليس شمة شك في أن الأنشطة التي تضطلع بها مختلف الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظومة المالية الدولية ، وبرامج التعاون بين البلدان الصناعية والبلدان النامية تسهم اسهاما بالغ الأهمية في حل هذه المشكلة . بيد أنني أود أن أناشد أكثر القادة تحلياً بالوعي وبروح المسؤولية في البلدان المتقدمة النمو ، أن يراعوا كل المراعاة الأثر الذي تحدثه قراراتهم على تعزيز أو تقويض الحرية والعدالة والتقدم والسلم في عالمنا .

يراودنا أمل وطيد في أن يتيح مناخ السلم الجديد بين الدولتين العظميين للبلدان الأغنى امكانية تحويل الموارد التي تنفقها على الدفاع الى تحقيق أهداف التقدم الاقتصادي والاجتماعي في العالم النامي .

ونؤكد من جديد المعتقدات الاساسية التي تبني عليها شيلي سياستها الخارجية والتي تحظى الى حد كبير بتوافق وطني في الآراء . وهذه المعتقدات تتماشى تماما مع القيم والمبادئ والاهداف التي هي سبب وجود الامم المتحدة .

إن الاهداف الرئيسية للسياسة الخارجية لشيلي تتحدد في هذا الإطار كما يلي :
 أولا ، استعادة مكانة بلدنا في العالم عن طريق اتخاذ تدابير واقعية تستلهم القيم والمبادئ التي أشرنا اليها آنفا مع الاهتمام بمفئة خاصة بالدفاع عن حقوق الإنسان ؛
 ثانيا ، توسيع علاقاتنا الدولية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛
 ثالثا ، تعزيز التكامل الاقتصادي والتنسيق السياسي في أمريكا اللاتينية ، بما في ذلك تطوير مفاهيم حديثة للأمن تعزز السلم والديمقراطية في المنطقة ؛
 رابعا ، انتهاج سياسة اقتصادية خارجية حديثة ومفتوحة تربط شيلي بالمراكز الهامة للتنمية والابتكار التكنولوجي ؛
 خامسا ، تعزيز علاقات التعاون والتفاهم مع البلدان النامية ، وأخيرا ، تعزيز المنظمات المتعددة الاطراف ومشاركة شيلي في أنشطتها .

يمر العالم بمرحلة انتقال سريع الى واقع دولي جديد . ونحن نرحب بتوطيد الحرية والاحترام الاكبر لحقوق الإنسان وتوسيع نطاق الديمقراطية ، وهي دلائل تبشر كلها بتقدم البشرية .

وهناك حاجة أكثر من أي وقت مضى الى تصعيد النضال ضد أنظمة الاستبداد بجميع أشكالها . واليوم ، بدأت تتداعى الحجج الايديولوجية للدفاع عن الدكتاتورية . وليس بالإمكان إضفاء الشرعية على حكم القوة . إن التمتع الكامل للفرد بالحرية الاساسية شرط ضروري لكل المجتمعات المتحضرة . ولذلك ، تؤيد حكومتنا بقوة النظر في الطرق والسبل المناسبة لتعزيز فعالية مبدأ اجراء انتخابات دورية وحقيقية وتولي أهمية قصوى لهذا الموضوع الذي هو حاليا قيد البحث في لجنة حقوق الإنسان .

إن انتهاء الحرب الباردة والسعي الى تحقيق الإتفاق وتهيئة مناخ صداقة وتعاون بين الدولتين العظميين أمر ايجابي للغاية في رأينا . ونحن نرحب بحرارة بتوحيد

ألمانيا وبزوغ ديمقراطيات جديدة في أوروبا . وينبغي أن تمتد هذه الروح إلى البلدان الأخرى لكي يتسنى إنهاء النزاعات والتوترات العديدة التي دامت سنوات طويلة في أجزاء مختلفة من العالم .

لقد أدى الموقف الجديد هذا إلى تعزيز الوحدة السياسية والأخلاقية للأمم المتحدة ويجب أن يعطي زخما للحوار السياسي الرامي إلى تحسين الحالة الدولية . فقد أن الأوان للتعجيل ببذل الجهود من أجل تحقيق نزع سلاح كامل وشامل وحظر استخدام الأسلحة النووية ووقف التجارب النووية ونبذ استخدام الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية نبذا تاما .

ولو حل محل الحرب الباردة المروعة تصعيد النزاعات الإقليمية والعرقية والدينية لكان ذلك أمرا يتناقض تماما مع هذه الروح ويشكل تهديدا غير مقبول . ويتحتم على الأمم المتحدة أن تكون متيقظة لهذا الخطر وأن تتخذ التدابير اللازمة التي تتماشى مع الميثاق كلما اقتضى الأمر ذلك .

وليست الإدانة الدولية بالإجماع لغزو الكويت إلا تعبيراً صادقاً عن هذه الرغبات والمبادئ ، وتجسيدا للرفض والاستنكار العاديين لهذا السلوك الذي يعد انتهاكا صارخا لقواعد القانون الدولي ، وتهديدا خطيرا لعصر السلم والتعاون الذي بدأ يبرز فجره الآن . وشيلي تؤيد بالكامل القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن هذه المسألة وهي ملتزم بتطبيقها بكل دقة .

وتؤكد حكومتي من جديد اقتناعها بأن قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يمثلان أساسا مناسباً لضمان حق إسرائيل في العيش ضمن حدود آمنة معترف بها دوليا ، وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة خاصة به ذات سيادة .

هناك مناطق توتر أخرى في العالم تشير قلقنا أيضا . ونحن على ثقة من أنه سيتم التوصل إلى حلول لهذه المشاكل بالطرق السلمية وفقا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة .

وتدين شيلي أيضا كل أشكال العنصرية والتمييز العنصري ، وبصفة خاصة نظام الفصل العنصري الضار . ويحدو بلدي أمل وطيد في أن تفضي السبل الجديدة التي يطرقها بإبداع وعزيمة سياسية كل من حكومة الرئيس دي كليرك والمؤتمر الوطني الافريقي بقيادة نيلسون مانديلا ، الى القضاء التام على الفصل العنصري عن طريق المفاوضات السلمية التي تؤدي الى تحقيق ديمقراطية خالية من التمييز العنصري وقائمة على احترام المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

لقد انقضى خمسة وأربعون عاما منذ انشاء الأمم المتحدة ، ومما يثلج صدورنا اليوم أن هذه المنظمة أصبحت جديرة بكل تقدير للعمل الهام الذي أنجزته في مجال تصفية الاستعمار . ولا بد أن يسفر التنفيذ الكامل لإعلان تصفية الاستعمار عن القضاء التام على الاستعمار قبل بدء الالفية المقبلة .

في هذا الجو العالمي الجديد ، يجب على كل منطقة أن تشجع الامن الجماعي بغية تخفيض الريبة وتعزيز السلام في اطار المعاهدات والاتفاقيات الدولية النافذة فعلا . ونود أن نوضح الاسهامات الممتازة التي قامت بها الحكومات المختلفة بتأييد من منظمة الدول الامريكية والامم المتحدة بغية تحقيق استقرار أكبر في أمريكا الوسطى .

وتمتاز شيلي بوقوعها في منطقة جغرافية تسود فيها الحكمة والتعقل ، ويشهد على ذلك توقيع معاهدة السلم والصداقة بين شيلي والأرجنتين في عام ١٩٨٤ وتدعيم التعاون بين بلدينا .

لقد درجت شيلي تقليديا على الحرص على المشاركة والتعاون في أمريكا اللاتينية . ونرى أنه من الضروري أن نعزز الروابط السياسية الإقليمية ودون الإقليمية . إن انشاء مناطق اقتصادية على نطاق واسع في أنحاء العالم الأخرى يجبرنا على التفكير ، بأنفسنا ومع المجموعات الأخرى ، في أفضل طريقة لمعالجة هذه الظواهر الجديدة وتجنب الاخطار المتضمنة في الحمائية التي تمثلها هذه الظواهر .

تمر المنطقة الآن بفترة هامة يجري فيها تحقيق الانفتاح والتحديث في الهياكل الاقتصادية ، وينطوي ذلك على تعديلات وتغيرات داخلية تسير بخطى متنوعة السرعة ، ويجب أن نأخذ ذلك في الاعتبار عند الاتفاق على أشكال عملية للتعاون . وهدفنا هو أن نتقدم صوب عقد اتفاقيات راسخة ودائمة للتجارة والاستثمار تمكننا من التغلب على العقبات التقليدية في وجه تجارتنا المتبادلة . وقد اتخذنا بالفعل خطوات هامة في هذا الاتجاه مع بلدان مختلفة وسنواصل المضي قدما في هذا السبيل .

ما من دولة تستطيع أن تظل بمعزل عن التيار السائد في جميع أنحاء العالم صوب زيادة انفتاح الاسواق وانشاء المناطق الاقتصادية الكبيرة الحجم . ولهذا فإن ما نحتاج إليه هو استعراض السياسات السائدة والهياكل الموجودة في المناطق النامية وتطبيق سياسة فعالة تهدف الى التوصل الى أسواق البلدان الصناعية .

لن تتمكن الدول النامية من فتح اقتصاداتها والتوسع في صادراتها إلا إذا حصلت على معاملة بالمثل من البلدان الأكثر تقدماً . وقد لاحظنا مؤخراً مع الأسف أن الحواجز الجمركية وغير الجمركية باقية بل هي في ازدياد . هذه الحواجز تعوق بـ تمنع تصدير سلعنا إلى أسواق البلدان الصناعية . ونرى أن التعاون الخارجي لا غنى عنه على الإطلاق لتسهيل تدفق التجارة العالمية وتحقيق مرونة أكبر بالنسبة للالتزام خدمة الدين .

وفي ضوء ما ذكرته آنفاً ستنظر حكومتي بروح ايجابية فيما يسمى بمبادئ الأمريكتين التي أعلنها مؤخراً رئيس الولايات المتحدة حين اقترح إقامة منطقة تجارة حرة في نصف الكرة الغربي . ونرى أن هذه خطوة ايجابية صوب إقامة علاقات قارية أوثق وإذا ثبت أن الانفراج فعال ودائم ، أمكننا أن نتخيل أمماً متحدة لم تعد بحاجة إلى أن تركز جهودها على تحاشي المجابهة المسلحة الناتجة عن عالم مقسم وأصبح بوسعها أن تركز نفسها كلياً لحل المشاكل التي نشترك جميعنا فيها ، مثلاً مكافحة ادمان المخدرات ، ومشاكل الأسرة والمرأة والشباب والمسنين والمعوقين وتدهور البيئة ، ونقص الأغذية ، والارهاب ، والرعاية الصحية والصحة العامة ، ونظماً واسع من المشاكل الأخرى التي تعالجها هذه المنظمة . والحلول التي نتوصل اليها ستساعد على توفير ظروف أفضل لبني البشر .

في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام سيكون لشيلي شرف استضافة أهم اجتماع يعقد في إطار نظام معاهدة انتاركتيكا لحماية البيئة في القارة المتجمدة . وشيلي مثلها مثل كل الأطراف في الاتفاقية ، ملتزمة التزاماً تاماً بهذه الحماية .

إن عالمنا يمر بتغيرات جذرية . واليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، هناك حاجة إلى رؤية ابداعية خلاقة لمواجهة الحقائق الدولية الراهنة . ويجب البحث عن أفكار عملية دون إهمال القيم والمعتقدات الأخلاقية . ويجب علينا المحافظة على حماسنا للكفاح ضد الاجحاف ، إلا أن التزام السلوك الهادئ والحرص على اتباع النهج الواقعي أمران أساسيان في البحث عن أكثر السبل فعالية لحل هذه المشاكل . وفي ظل هذا النهج

الواقعي ، يجب أن نسلم بأن الموارد الاقتصادية المتاحة للأمم المتحدة ضئيلة ، وهذه الحالة تتفاقم من جراء التنوع الكبير للقضايا التي يجب على الأمم المتحدة أن تتناولها .

لهذا فنحن نؤيد تبسيط منظومة الأمم المتحدة الى أقصى حد ممكن من خلال تجنّب ازدواج العمل ، وتحقيق تنسيق أكبر بين الوكالات المتخصصة ، وتحسين الكفاءة المالية والادارية . وهذا سيسهل حل المشكلات التي نواجهها بطريقة أسرع . ونؤيد بقوة الجهود التي تبذل الآن لتحقيق هذا الهدف .

وبوجه عام ، فمن الواضح أن تقدم الديمقراطية قد ساعد على إضفاء صبغة انسانية أكبر على المجال السياسي . فهناك احترام أكبر يبدي للفرد ، وحماية أكبر توفر له وقد أصبح الفرد أقل تعرضاً للأذى . ومع ذلك فهناك في نفس الوقت تيار عكسي متزايد صوب فقد الجانب الانساني في المجال الاجتماعي . فالتكافؤ في الفرص يقل ، وعجز الفرد عن الدفاع عن نفسه في مواجهة بيئته يتزايد ، والحصول على عمل والاحتفاظ به يشتد صعوبة ، ودخول الافراد لا تمكنهم من تغطية نفقاتهم ، وهناك قطاعات كبيرة من السكان تعيش في ظروف الفقر المدقع .

إن الوضع العالمي يمثل في رأينا أخطر المشاكل التي يلزم حلها لأنه ينطوي على تهديد للاستقرار الدولي .

فثمة حاجة ملحة الى تحقيق العدالة الاجتماعية الدولية بغية منع المعوقات الاقتصادية في أقل البلدان نمواً من أن تتحول الى المجال السياسي وتؤثر على عمليات التحديث الاقتصادي وتحقيق الديمقراطية السياسية .

ولهذا علينا أن نتناول المسائل الاجتماعية من منظور عالمي مترابط ، فنعطى المحة والتعليم والاسكان والعمالة ودور المرأة وتطوير الشباب وغيرها من الأمور المرتبطة بها الأولوية العاجلة التي تحتاجها . ونضم صوتنا الى المناشدات العديدة التي صدرت من فوق هذه المنصة من أجل اتباع هذا النهج .

إلا أن التشخيص الدقيق والتحليل الشامل للذين وفرتهما لنا الدراسات والتقارير المتنوعة الصادرة عن هذه المنظمة يعيبهما الافتقار إلى اقتراحات محددة لمكافحة الآفات التي تضعف مجتمعاتنا . ولهذا نرى أنه من بالغ الأهمية إعطاء الأمين العام الولاية التي يحتاج إليها لكي يقترح ، في أقرب وقت ممكن ومع الاستفادة من كمية المعلومات الكبيرة المتوفرة فعلا ، تدابير محددة للعمل الموجه للتغلب على أخطر المشاكل الاجتماعية التي تم التعرف عليها .

ومما يشجعنا بمغف خاصة أن رؤساء دول وحكومات ما يقرب من ٧٠ بلدا سيجتمعون خلال الأيام القليلة المقبلة لإصدار اعلان بالالتزام السياسي واعتماد خطة عمل لتحقيق مستقبل أفضل لأطفال العالم . وهذا رمز لبزوغ الوعي الجديد الذي كنا نطالب به ، لأن وراء كل طفل محروم هناك عائلة محرومة . والأطفال المنكوبون يرمزون إلى مشاكل العالم . ويجب أن ندرك أن الطفل الذي تساء معاملته اليوم هو المواطن المتشكك غدا . وبالعكس فإن الطفل الآمن المحمي سيصبح دون أي شك من بناء العالم المتناسق الجديد الذي نتطلع إليه جميعا بحماس .

إن المجتمع الدولي يقف على عتبة حقبة جديدة . وإن التغير الأساسي الذي أفضى إلى إنهاء الحرب الباردة يفتح أوسع الآفاق أمام زيادة التعاون الدولي المحسن في القرن الحادي والعشرين . إن تلك هي المرة الأولى التي تتاح فيها الفرصة للأمم المتحدة منذ إنشائها قبل ٤٥ عاما لتكريس نفسها للمهمة الأساسية دون أن تواجه القيود التي تفرضها محاولات القيام بدور الوسيط في المواجهة الثنائية القطب ، التي كانت تؤثر فعلا في كل المجالات ، مما جعل من الصعب للغاية تحقيق التقدم نحو التفاهم البناء .

وفي سياق هذا الواقع الجديد ، لديّ رسالة سلام وتفاؤل ألقها إليكم باسم شعب شيلي . إن الأحداث الأخيرة أعطت البشرية مدعاة للأمل . ولولا الازمة الخطيرة التي أختلقت على نحو ينم عن عدم المسؤولية في منطقة الخليج الفارسي والتي تحدث الكثير من الضرر في أجزاء عديدة من العالم والتي هي سبب حالة القلق الخطيرة التي نمر بها الآن ، لجاز لنا أن نقول إن العالم يرتقي إلى درجة أعلى من السلوك الإنساني ، بكل ما ينطوي عليه ذلك من فرص لتعزيز السلم والحرية والعدالة .

إن الحضارة تتقدم بانتشار قبول القواعد التي تنظم سلوك الناس وسلوك الأمم ، والامتثال العام لهذه القواعد ، الأمر الذي يمكن من العيش في وئام وتعاون وتوفير الرفاهية للبشرية .

وجميع الدول ، ضعيفة كانت أو قوية ، لابد لها أن تفهم أن الأمم المتحدة مستعدة لكفالة إنفاذ هذه القواعد ، وإننا لا يمكن أن نظل غير مباليين حيال أي تحد أو تجاهل لتلك القواعد ، ناهيك عن إقرار مثل هذا التحدي أو التجاهل . فالأمم المتحدة موجودة لتعزيز العدالة والقانون ورفاه جميع الناس وتقديمهم . وهذه أسس الخير العام الوطني والدولي وجوهر النظام المتمدين للبشرية .

إن شيلي تعتقد أننا جميعا - "نحن شعوب الأمم المتحدة" - إذ نقف على عتبة القرن الحادي والعشرين نواجه مستقبلا ليس خاليا من العقبات ، غير أنه يوفر لنا كذلك ثروة من التوقعات الواعدة التي سيتوقف تحقيقها على تصميمنا على العمل سوية لتأمين التقيد التام بمبادئ الميثاق ولممارسة مبادئ التضامن .

إن شيلي ، حسب قدراتها وإمكانياتها ، ترغب في الاشتراك باخلاص وحماس في هذا المسعى النبيل . فهذه فرصة جديدة اتاحت لجيلنا لبناء عالم أفضل . إنه تحد حيوي لجميع شعوبنا وحكوماتنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أود أن

أشكر رئيس جمهورية شيلي على البيان الهام الذي أدلى به توا .

امطّح السيد باتريسيو ايلوين السكر ، رئيس جمهورية شيلي الى خارج قاعة

الجمعية العامة .

خطاب السيد رامز عليا ، رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب في جمهورية البانيا الاشتراكية

الشعبية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة الآن

الى خطاب رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب في جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية .

امطّح السيد رامز عليا ، رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب في جمهورية البانيا

الاشتراكية الشعبية الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني باسم الجمعية العامة

أن أرحب هنا في الامم المتحدة برئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب في جمهورية البانيا

الاشتراكية الشعبية ، وأدعوه الى إلقاء خطابه .

الرئيس عليا (تكلم بالالبانية ؛ الترجمة الشفوية عن النص الرسمي

الفرنسي الذي قدمه الوفد) : إنها لسعادة خاصة لي أن أتكلم في دورة الجمعية العامة

هذه التي تصادف أيضا الذكرى الخامسة والأربعين لإنشاء الامم المتحدة . كذلك يشرفني

إن أهنيكم ، سيدي ، تهنئة حارة على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع ، أي منصب رئيس

الجمعية العامة ، وأتمنى لكم كل النجاح في تحقيق مهمتكم النبيلة .

لقد أتينا الى هذا التجمع الهام رغبة منا في الاسهام قدر الإمكان في تعزيز

روح التعاون الدولي وضمان السلم والامن لجميع البلدان والشعوب كبيرها وصغيرها .

إن العام الذي انقضى على انعقاد الدورة السابقة للجمعية العامة كان حافلا

بالاحداث التي كانت في بعض الاحيان باعثة على الامل والرجاء ، وفي أحيان أخرى منذرة

الخطر . إلا أننا في المحك الأخير ، نجد الآن ، عشية القرن الحادي والعشرين ، أن
نأكل أخيراً أملاً في أن يتحقق حل الصراعات بالوسائل السلمية بدلاً من القوة ، وفي أن
نل التعاون محل المواجهة والتفاهم محل الريبة المتبادلة .

ومن المشجع جدا أن نرى ، رغم المعوقات العديدة ، ترايد انتشار الفكرة القائلة بأن أمن الشعوب والامم لا يمكن أن يكون حقيقيا ودائما إلا إذا استتب الأمن العام للجميع ، وكذلك فإن الانفراج السياسي لا يمكن أن يقوم علي أساس متين إلا إذا قللت فجوة النمو الاقتصادي غير المتكافئ بين شتى البلدان ، وإلا إذا قدمت المساعدة لافقر البلدان للشروع على درب على التنمية الحديثة والاستفادة من القيم المادية والروحية المعاصرة .

يقينا إن الصراعات السياسية والايديولوجية والاقتصادية والاجتماعية المتنوعة لم تقل ، كذلك فإن الدوافع والعوامل المؤدية إليها لم تقل . بيد أن المهم هنا هو أن شمة توافقا عاما في الآراء أخذ في الظهور مفاده أنه لا يمكن ، عن طريق المفاهيم والأساليب القديمة ، حل المشاكل الدولية أو إزالة التهديدات والخطار الموجهة للسلم والأمن العام .

وفي رأينا أن عملية تخفيف حدة التوتر - إذا قدر لها أن تتبلور وتزداد تأكيدا بالمشاركة الايجابية من جانب المجتمع الدولي بأسره - لن تكون مجرد انجاز هام فحسب بل ستعد تغييرا أساسيا ايجابيا في إقامة علاقات دولية جديدة .

وفي رأينا ، أن ما يحدث في أوروبا حاليا ، وهو ما اتخذ اسم عملية الأمن والتعاون في أوروبا إنما ينطلق من ذلك الاتجاه . إن أوروبا ، في ضوء الحالة في تلك القارة والعلاقات بين دولها وشعوبها ما فتئت ، على الأقل حتى يومنا هذا ، مصدرا لمعظم التطورات التي تحدث في العالم ، سواء منها الايجابية أو السلبية .

إن يؤر الصراعات الرئيسية ، التي اشعلت النار في العالم كله ، نبعت من هنا ، وكذلك كان شأن الاتجاهات الرئيسية السياسية والايديولوجية والثقافية التي سادت عبر القرون . ومن الحروب الأوروبية الكبيرة - بكل ما انطوت عليه من معاناة وتضحيات بشرية فائقة - ومن امعان الفكر في المآسي والاهوام وخيبات الامل الأوروبية ظهرت مبادرات جريئة نبيلة كي تكفل لشعوب أوروبا ودولها أن تعيش معا في إطار من السلم والمداقة .

إن بلدي مغير . بيد أن الشعب اللبناني من بين أقدم سكان القارة الأوروبية .
وعبر آلاف السنين من وجوده ، لم يهاجم أحدا قط ، ولم يحرض على أية حرب عدوانية
قط ، ولم يعتد على جيرانه أو يهدد أمنهم . بل على النقيض من ذلك ، تصدى للنيران
للحفاظ على وجوده ولمساعدة الآخرين . إن "جورج كاستريوتي - سكندر بيغ" بطلنا
القومي في القرن الخامس عشر ، كان ولا يزال رمزا ليس للمحارب اللامع دفاعا عن شعبه
فحسب ، بل أيضا لأول مدافع عن الروح الإنسانية والحضارة الأوروبيةتين .

إن التاريخ لم يفتقد النعم على الشعب اللبناني ، لا في العصور القديمة
ولا العصور الحديثة . بيد أنه علمه أنه لحماية حريته واستقلاله وسيادته الوطنية
وأصله وهويته ، ينبغي أن يكافح ويعارض بشجاعة أية محاولة للاعتداء عليها ، كما
علمه أن يؤيد ويساند جميع الأعمال والمبادرات الدولية التي من شأنها الاسهام في
تعزيز السلم والأمن العام .

لقد استندنا الى هذه الضرورة وإلى هذا الواقع وإلى هذا الهدف عندما عارضنا
سياسات التكتلات العسكرية والانقسامات الى مجالات النفوذ ، والأسواق المغلقة
والسياسات الاستعمارية الجديدة وسباق التسلح وبمفة عامة سياسات التدخل والاستبداد
وفرض الارادة .

ولقد كنا ومازلنا في صالح إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية
حتى يمكن الاستماع الى صوت جميع البلدان وأخذ به عين الاعتبار . صحيح أن الدول
الكبرى لديها مسؤوليات خاصة عن صيانة السلم وتعزيزه . بيد أن هذا لا يعطيها حق
إملاء أو فرض سلم يتفق ومصالحها الخاصة ومعاييرها السياسية والايديولوجية . إن
معايير العلاقات الدولية ومواقف الدول في علاقاتها مع بعضها ، وصيانة السلم ينبغي
أن تكون ثمرة فكر وتجربة واسهام من المجتمع الدولي بأسره وثمره توافق آراء جميع
الشعوب .

وفي هذا السياق ، لا يسعنا إلا أن نجد أنه مما يبشر بالخير تلك التغييرات
التي حدثت في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ،
والاتفاقات التي أبرمها بشأن نزع السلاح ، وبمفة عامة الاسلوب الذي ينظران به الى

الامن العام المتبادل . ولو أصبح الانفراج بين الدولتين العظميين شاملا وامتد الى مجالات أخرى - بخلاف مجال التصالح - فسيمود هذا بالنفع على الجميع .

ومع ذلك ، لا يمكننا القول ، في ظل الحالة التي نجد أنفسنا فيها اليوم ، إن السياسات والممارسات الناشئة عن مفاهيم الكتل قد تم القضاء عليها . والاسوأ من ذلك عدم التخلي أيضا عن الفطرسة النابعة من سياسة الاعتماد على القوة والتي تجد صداها في استمرار محاولات فرض شتى نماذج ومعايير ومخططات التنمية السياسية أو الاجتماعية على الآخرين . وقد بينت مجريات الأمور أن ممارسة الضغط لجعل هذه المعايير والمخططات إلزامية لجميع البلدان قد أدت الى الصراعات التي يعاني منها العالم حتى يومنا هذا .

وما فتئت ألبانيا تتابع عن كثب ، وتحيي دون تردد ، العمليات الديمقراطية الجارية حاليا في أوروبا . ونحن نعتبر أن عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا - وبلدي قد انضم الى ذلك المؤتمر وشارك بالفعل في عدد من أنشطته - تكتسي أهمية كبيرة .

إن الشعب الألباني قد شاطر ، في جميع الأزمنة وجميع العصور ، مصير شعوب القارة الأوروبية . ولذلك السبب على وجه التحديد ، تعتبر ألبانيا نفسها مشاركا نشطا في العمليات التي بدأت تحدث في أوروبا . وهي تتطلع باهتمام الى مؤتمر قمة باريس الذي سيقوم ، انطلاقا من وثيقة هلسنكي الأساسية وسائر وثائق مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، بالبت في أمر إضفاء طابع مؤسسي على المؤتمر .

وألبانيا ، التي تأمل أن تكون مشاركا كاملا في مؤتمر قمة باريس ، ستعمل بروح من الالتزامات المنبثقة عنه . ويؤيد بلدي تأييدا مطلقا جميع الجهود والمبادرات والأفكار الرامية الى تصفية انقسام أوروبا الى كتل أو مجالات نفوذ أو الى أية صيغ أخرى موروثة عن الماضي ، وهي تحترم في الوقت ذاته حرية جميع الشعوب والبلدان واستقلالها وسيادتها . كما أننا سنؤيد تأييدا كاملا كل اقتراح أو تدبير يكون من شأنه تخفيف حدة التوتر وتعزيز السلم عن طريق الحوار والتفاهم ، في ظل

المساواة الكاملة والاحترام المتبادل . كما سنؤيد تأييدا كاملا أي قرار أو اقتراح من شأنه أن يساعد في الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الوطنية والديمقراطية .

إن التغييرات التي تحدث حاليا في أوروبا الوسطى والشرقية والحالات المعقدة غير الواضحة الناشئة في تلك المنطقة الواسعة ، والخلافات الجديدة المتنوعة التي بدأت في الظهور والتي لا يعرف المرء الاشكال التي ستتخذها أو ما سترتب عليها من عواقب ، تتطلب منا جميعا التأمل والعمل الجادين الحكيمين . إذ أن مجرد إعلاء الديمقراطية وحقوق الإنسان لا يمكن أن يكون مفتاحا سحريا لحل المشاكل الرئيسية ، بل الدرامية لتلك البلدان ومن الواضح أنه في بعض البلدان يؤدي هذا الإعلاء الى الفوضى والى تدهور وتدني الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، والى الصراعات والمشاجرات التي قد تؤدي الى الحرب الاهلية .

إن البلدان الاوروبية أيضا ، شأنها شأن سائر بلدان العالم ، تختلف مستويات تنميتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها التي هي نتيجة لاختلاف الطرق التي سلكتها على مر الزمن في سبيل التنمية التي تحدد وتكيف ، مجتمعة ، طراز حياتها السياسية .

وسيكون من المستحب لجميع البلدان الأوروبية أن تكون على نفس المستوى الاقتصادي والسياسي والثقافي . بيد أنه لا يمكن تحقيق هذا ، في رأينا ، ولا يمكن القضاء على التناقضات والتنازعات بمجرد تقديم النصيحة ، بغض النظر عن مدى حكمتها . إن الحياة تعلمنا أنه دون تحقق التنمية الاقتصادية لجميع البلدان ، ودون قيام تعاون مثمر يهيئ امكانيات التقدم للآخرين أيضا ، وما لم تقم علاقات صادقة ومنصفة بين الدول يستبعد فيها التعصب والتدخل في الشؤون الداخلية بشتى أشكاله ، لا يمكن تحقيق أمن حقيقي ، كما لا يمكن اقامة مجتمع ديمقراطي تقدمي دائم للشعوب الأوروبية .

لقد أدت التغييرات في أوروبا أيضا الى اعادة توحيد المانيا مما أزال مشكلة من أحد المشاكل التي تحكمت بالشؤون الأوروبية السياسية في الاعوام الخمسة والأربعين الماضية . إن حق الأمة الألمانية في اعادة توحيدها هو حق لا يمكن انكاره . وحل المشاكل ، مثل مشكلة اعادة توحيد المانيا بطريقة سلمية ، إنما هو مثال طيب أيضا لمعالجة مشاكل أخرى من هذا القبيل ورثناها عن الماضي ويتعين أن نحلها . وتسهم هذه الحلول أيضا اسهاما كبيرا في اضاء الديمقراطية على العلاقات الدولية ، وتعزيز السلم والأمن ، وتهيئة ظروف التعاون الصادق والبناء بين الشعوب .

وتأمل البانيا باخلاص في أن تشكل المانيا المتحدة التي ستكون قوة اقتصادية وسياسية عظمى عنصر سلم واستقرار في أوروبا وخارجها ، وأن تساعد في ايجاد مستقبل أفضل لقارتنا القديمة .

وفي إطار عملية التعاون والأمن في أوروبا ، يكتسي التعاون الاقليمي أهمية خاصة ، ويصدق هذا على عملية التعاون في منطقة البلقان التي تعلق عليها البانيا أهمية خاصة . وتبذل البانيا قصارى جهدها للاسهام قدر المستطاع في النهوض بهذه العملية وانجاحها . ونحن على قناعة تامة بأن هذه العملية لا تسهم في تعزيز الأمن والتعاون في هذه المنطقة الحساسة فحسب ، بل تخدم أيضا قضية السلم والاستقرار في أوروبا وفي منطقة البحر المتوسط بصورة مباشرة .

ومع ذلك ، يواجه أهل البلقان أيضا مشاكلهم الخاصة التي أدت الى تأخرهم في مجالات مختلفة ، والى منعهم من محاكاة الاتجاهات الأوروبية المعاصرة ومن الاندماج الكامل في قارتنا .

ان المشكلة الأساسية بل مصدر جميع المصاعب والاحتكاكات والكراهية بين دول البلقان ابان هذا القرن ، كانت وما تزال الاقليات القومية . لقد حان الوقت والعمليات الديمقراطية الجارية في أوروبا والعالم بأكمله تطالب بذلك - لكي تعالج بلدان البلقان هذه المشكلة بحكمة وواقعية وموضوعية . ومهما بدت المهمة معقدة وعسيرة ، فإن هذه البلدان ان اتخذت لانفسها هدفا هو تحويل الاقليات من موضوع خلاف الى جسر اتصال وتعاون ، لامكنها التوصل الى سبل ووسائل لتسوية هذه المشكلة .

وفيما يتعلق بالبنانيا ، فانها تتحلى بما يلزم من حسن النية ، وهي على استعداد للاسهام في النهوض بالتعاون البلقاني على أساس ديمقراطي وبشكل يخسدم المصالح الحيوية لشعوب شبه الجزيرة البلقانية .

إن من أحد المشاكل وأكثرها اشارة للقلق في منطقة البلقان مشكلة الالبان في يوغوسلافيا الذين تنتهج حكومة الصرب بحقهم سياسة اباداة جماعية صريحة ، الامر الذي أكد في محافل دولية عديدة واسترعي اليه انتباه الرأي العام الدولي .

وفي كوسوفو ومناطق أخرى في ووغوسلافيا حيث يعيش سكان من البانيا ، ترتكب جرائم كانت تعتبر حتى في القرون الوسطى المظلمة جرائم وحشية . والمسألة الجوهرية ليست مجرد أن الالبان تنكر عليهم حقوق الانسان الأساسية ، حيث بات معروفا للجميع أن هذه الحقوق تنتهك بأكثر الطرق همجية ، بل المسألة الأساسية تتمثل في أن الالبان ينكر عليهم حقهم في الوجود ، حقهم في الحياة ذاتها . إن الالغاء غير القانوني لمجلس نواب كوسوفو من جانب الصرب ، واحتلال منشآت الراديو والتلفزيون ، وحظر الصحافة الالبانية ، وطردها الاف الالبان من وظائفهم واستبدالهم بصربيين ، كلها دلالات واضحة على نوايا سلطات الصرب الرسمية لحل مشكلة الالبان ، بالعنف والارهاب بدلا من الحوار .

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف موقف اللامبالاة إزاء هذه الحالة ، وينبغي ألا يفعل ذلك ، وخاصة أوروبا التي بعد أن رسمت خريطة منطقة البلقان في بداية هذا القرن ، أصبحت تتحمل مسؤولية اخلاقية بل مسؤولية تاريخية عن استشهاد الالبان في يوغوسلافيا .

إن الالبان في يوغوسلافيا ، الذين يمثلون أقدم السكان الاصليين بين شعوب هذه الدولة ، والذين يشكلون القومية الثالثة من حيث عدد السكان في يوغوسلافيا ، والذين يعيشون منذ قرون على ترابهم وفي اقليم ضيق محصور ، انما يطالبون بحقوق لا تتعدى حقوق مكان الصرب وأهل ملوفينيا وكرواتيا ومقدونيا . ولن يقبلوا ما لا يقل عن ذلك . انهم يريدون أن يكونوا مواطنين على قدم المساواة مع جميع الأمم الأخرى التي تتألف منها يوغوسلافيا .

ويطالب الالبان بالاعتراف بحقهم في تقرير المصير ، ويريدون العيش في اتحاد يوغوسلافي أو كونفيدرالية يوغوسلافية إن حذت بقية هذه الشعوب هذا الشكل من أشكال الحكم .

وحق الأمم في تقرير المصير من أعظم الحقوق التي كسبتها البشرية . لهذا السبب كرست هذه الحقوق في ميثاق الأمم المتحدة وباتت مبدأ من المبادئ الأساسية للعمليات الديمقراطية الجارية في أوروبا وفي العالم .

وفيما يتعلق بالبنانيا ، فهي تؤيد إقامة علاقات حسن جوار مع يوغوسلافيا وإيجاد تعاون أوسع وأشمل معها . وسنكافح الآن وفي المستقبل في سبيل تحقيق ذلك . ورغبتنا هي أن يسود التعقل والحكمة في تسوية مشكلة كوسوفو ، بحيث لا تحولها الصرب إلى صراع قد يشكل تهديدا للسلم والأمن ، لا في يوغوسلافيا فحسب ، بل وفي منطقة البلقان وخارجها أيضا .

إن الشعب الالباني كان ولا يزال يرغب باخلاص في العيش الودي مع جميع الشعوب المجاورة . فعلاقات البانيا الطيبة مع يوغوسلافيا واليونان وإيطاليا وبلدان أخرى ، واقامتها أوثق قدر ممكن من التعاون معها على أساس الاحترام والمنفعة المتبادليين أمور تمثل اتجاهها استراتيجيا أساسيا في سياستها الخارجية .

وفي هذه السنة التي نذكر فيها انشاء الامم المتحدة ، وإذ تعرب البانيا عن تمنياتنا لتعزيزها وتقدمها ، وتؤكد مجددا التزامها بالامم المتحدة باقها ، ودعمها للأنشطة التي تفضلع بها المنظمة لمالح السلم والامن والتعاون .

إن احترامنا لميثاق الامم المتحدة وتقديرنا له يرتكزان على حقيقة أن اق مثال ديمقراطي لتنظيم العلاقات الدولية ، وهو مثال جاء نتيجة التجربة لآوية للحروب المدمرة التي اجتاحت أوروبا والعالم كله خلال هذا القرن ، وهو بوجه خاص عن كفاح الشعوب ، بما فيها الشعب الالباني ، ضد الفاشية . ونعتقد أن ميثاق الامم المتحدة وتنفيذه تنفيذا صحيحا يشكلان أفضل أداة لـ مصالح الدول والشعوب ذات السيادة وللتنسيق بينها ، بل والمجتمع الدولي . وإذا امتثلنا بهذا الميثاق ، أمكن تسوية المصراعات المختلفة بطرق سلمية لصالح جميع الأطراف المعنية ولصالح السلم والامن العامين .

وفي رأينا أن أهمية الأمم المتحدة تزداد في الوقت الحالي الذي توجد فيه مشاكل عديدة مثل نزع السلاح ، والحماية البيئية ، والحرب ضد المخدرات ، والتخلف الكبير في مجال التنمية الاقتصادية في بلدان عديدة ، وحماية الاطفال وتطوير التربية ، والعلم والتكنولوجيا وهي مشاكل صارت جميعها تشكل قضايا عالمية لا يمكن تسويتها عن طريق الجهود الفردية لدولة واحدة أو مجموعة من الدول ، ولن تتسنى تسويتها إلا بإسهام المجتمع الدولي بأسره . وفي وسع الأمم المتحدة أن تفعل الكثير بشأن تلك القضايا . فهي أفضل محفل يمكن بل ينبغي أن تعالج فيه الافكار ، وتتخذ فيه المبادرات ، وهلم جرا .

لقد كرست الأمم المتحدة بحق اهتماما خاصا للمشاكل الاقتصادية فهي تقدم المساعدات من أجل انعاش اقتصادات البلدان الفقيرة ، وتشجيع تنميتها وتخفيف عبء الديون عليها ، وهو العبء الذي نتج عن توسع الاستعمار الجديد وسباق التسلح . ونحن نحیی المبادرات التي تتخذ في تلك الاتجاهات ، مثل الحوار بين الشمال والجنوب ، لكننا نصر على أن البلدان الصناعية الكبيرة ، التي أثرت من كد وكدح شعوب افريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ، عليها التزامات عديدة تجاه تلك الشعوب .

إن الخطوات التي اتُخذت فعلا من أجل تخفيف حدة التوتر وحل العديد من النزاعات الإقليمية ، بالإضافة الى الجهود الجارية لتسوية العديد من المسائل الدولية التي هي محل اهتمام عالمي ، قد هيأت جميعها مناخا يحيي آمال الجنس البشري بأسره .

غير أن شمة أحداثا مثل عدوان العراق على الكويت تفسد ذلك الجو وتشير عقبات أمام احراز أي تقدم ايجابي . وقد أدانت البانيا عدوان العراق على الكويت وضمه لها . وطالبت البانيا ومازالت تطالب بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت ، واحترام حرية تلك الدولة المسالمة ذات السيادة واستقلالها الوطني . ولو اننا تقاعسنا عن إدانة العراق ، لأمسى العدوان العراقي سابقة خطيرة .

إنه لزام على العراق أن يمثل لقرارات الأمم المتحدة واقتراحات الدول العربية حسنة النية والبناءة ، وأن يضع حدا لهذه المفامرة . وسيكون الانسحاب من الكويت مفيدا ليس للعراق نفسه فحسب ، بل أيضا للقضية العربية ككل التي يدعي العراق أنه يدافع عنها ويساندها .

لقد اتخذ المجتمع الدولي موقفا صحيحا إزاء العدوان العراقي . ومع ذلك لا ينبغي أن تستخدم هذه الأهداف كذريعة لتجاهل المشكلة الفلسطينية وحق الفلسطينيين في وطنهم ودولتهم الخاصة بهم . وينبغي ألا يتجاهل المجتمع الدولي ذلك الحق ، لأن الوفاء به يعد مفتاح تسوية النزاع في الشرق الأوسط . والاحداث الجارية في الشرق الأوسط ، رغم طبيعتها السلبية ، ينبغي أن تشجعنا على مواصلة ذلك الاتجاه .

يعمل الشعب اللبناني بحزم لبناء حياة أفضل له . والطريق الذي اختاره الشعب اللبناني بمحض إرادته وبما يتماشى مع رغبته ، قد أدى به إلى الحرية والاستقلال الوطني ، ودفعه من التخلف إلى الحياة العصرية على مدى أربعة عقود . وتبرز التحولات التي وقعت في البانيا ما بين الماضي والحاضر من تباين هو أقرب ما يكون إلى التباين بين الليل والنهار . ولا أبالغ هنا ، بل أتحدث عن حقيقة يمكن للجميع مشاهدتها .

وقد تطلب تحقيق هذا التقدم العظيم تقديم تضحيات ، وفرض علينا الحرمان في مجالات عديدة ، خاصة وأن تنفيذ تنميتنا كان عبر كفاح مرير ضد التخلف الذي ورثناه من الماضي ، وفي مجابهة تدخل قوى خارجية . وليس هناك أي بلد عانى من الحرب الباردة أكثر مما عانت البانيا . فالغضب والضغط والتهديد والحصار ، أحيانا من الشرق وأحيانا من الغرب ، كانت تجتاح كلها على نحو مستمر تقريبا بلدنا الصغير الذي يقع على شاطئ الأدرياتيكي . إننا نشعر بأثارها جاثمة علينا إلى يومنا هذا ، كما نشعر أحيانا بانبعاشها مرة أخرى .

إن بلدي يدخل الآن مرحلة جديدة من مراحل تطوره . ويتعين علينا أن نستخدم بمزيد من الفعالية الموارد المادية التي تزخر بها بلدي . ويتطلب ذلك تكنولوجيا حديثة وشعبا متحررا عالي التدريب ؛ كما يتطلب تعزيز المبادرات الخلاقة وتعاوننا أوسع نطاقا مع البلدان الأخرى . ويسير شعبنا في جميع هذه الاتجاهات .

إن ما ندعوه تعميق الديمقراطية من خلال تعزيز دور قوى الشعب يمثل عملية تغيير واسعة النطاق تشمل جميع القطاعات : الاقتصاد والسياسة والعلاقات الاجتماعية داخل البلد ، وعلاقاتنا الخارجية وهلم جرا . ونحن لا ننتهج تلك السياسة لأنها أصبحت السياسة الرائجة أو لأنها سياسة مفروضة علينا أو لدوافع تكتيكية . بل لأنها سياسة ضرورية لتنميتنا وهي تفي باحتياجات بلدنا . ولهذا السبب يتفهمها شعبنا ويرحب بها . وهي تمثل مكونا أساسيا في مثلنا الاشتراكي الداعي الى اقامة مجتمع ديمقراطي منصف يعيش فيه كل مواطن من عرقه وكده ، حرا ومتمتع بالاحترام ، على أساس اسهامه الخاص في تنمية بلده وتقدمه .

إنني أتمنى النجاح للجمعية العامة في عملها من أجل السلم ، وأؤكد لكم سيدي ، أن بلادي لن تدخر جهدا في السعي الى تحقيق هذا الهدف النبيل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية

العامة ، أود أن أشكر رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب في جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية على البيان الهام الذي أدلى به توا .

امطّحب السيد رامز عليا ، رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب في جمهورية البانيا

الاشتراكية الشعبية الى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد تشيان تشيتشن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : أود أن

أبدأ بتقديم التهاني إليكم على انتخابكم رئيسا للدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة . إنني متأكد أنكم ستؤدون المهمة السامية التي أناطتها بكم الجمعية العامة بنجاح باهر . أود أيضا أن أعرب عن خالص شكرنا لسلفكم ، السيد غاربا ، على مساهماته الممتازة . وأود أن أشيد بالأمين العام خافيير بيريز دي كوييار على مساهمته البارزة في تعزيز دور الأمم المتحدة في ظل الظروف الدولية الراهنة . وفضلا عن ذلك ، أود أن اغتنم هذه الفرصة لأرحب ترحيبا حارا بالوفد الذي أرسلته ناميبيا التي استقلت حديثا ، ووفد لختنشتاين التي تشارك في الدورات الحالية في الجمعية العامة بوصفها العضو الستين بعد المائة في منظمنا العالمية .

إن الدورة الحالية هي أول دورة تعقدها الجمعية العامة في التسعينات . وبامتراض الثمانينات ، يمكننا أن نرى أن العالم قد قطع شوطا غير عادي . وبفضل جهود جميع شعوب العالم ، انخفضت المجابهة العسكرية وزادت عوامل السلم . ويهيم العالم اليوم بتغيرات بعيدة الأثر . فتوحيد ألمانيا سيصبح عما قريب حقيقة ملموسة . والتعاون بين شتى أقاليم العالم آخذ في الازدياد . والاتجاه نحو تعدد الأقطاب قد نما بصورة ملحوظة . إلا أن سياسات القوة لا تزال قائمة . والقيود السياسية والاقتصادية والعرقية أصبحت أشد وضوحا ، كما ظهرت في بعض المناطق توترات وحالات معقدة .

ولقد سيطرت على اهتمام العالم الحالة في الخليج ، التي تدهورت في الأسابيع الأخيرة تدهورا خطيرا . والصين تعارض الغزو العراقي المسلح للكويت وضماها ، وهو إجراء يشكل ، في رأي الصين ، انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وانتهاكا صارخا للقواعد المرعية التي تحكم العلاقات الدولية ، وبالتالي فإنه غير مقبول على الإطلاق . والصين ، تمشيا مع موقفها المبدئي المتمثل في أنه ينبغي حل النزاعات بين

الدول من خلال المشاورات الودية دون اللجوء الى القوة ، صوتت مؤيدة قرارات مجلس الامن التسعة المعنية بأزمة الخليج ، بغية الحفاظ على هذه القواعد الاساسية واستعادة السلم والامن في منطقة الخليج .

اتخذت الحكومة الصينية موقفا جادا وحازما حيال قرارات مجلس الامن السالفة الذكر . وعلى الرغم من الخسائر الجسيمة الناجمة عن تطبيق الجزاءات ، نفذت الصين تنفيذا دقيقا هذه القرارات . وهذا تعبير كامل عن ارتكاز سياسة الصين الخارجية على المبدأ والتزامها بالدفاع عن مقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه ، وتمسكها بالوفاء بالتزاماتها بوصفها عضوا دائما في مجلس الامن .

إن حكومة الصين تؤيد التسوية السياسية لازمة الخليج في إطار قرارات مجلس الامن ذات الصلة . ونحن ندعو العراق للاستجابة لجهود الوساطة التي تبذلها البلدان العربية والامين العام للأمم المتحدة بسحب قواته فورا من الكويت ، ليتسنى لذلك البلد أن يستعيد استقلاله وسيادته وسلامة أراضيه . ونحن ندعو جميع الاطراف المعنية لممارسة ضبط النفس وتجنب اللجوء للقوة . إننا نناشد المجتمع الدولي بذل جهود مشتركة على أساس قرارات مجلس الامن لتخفيف حدة التوتر هناك ، ونحن نحث جميع الاطراف المعنية على حل النزاع من خلال المفاوضات السلمية .

ولقد وقعت أزمة الخليج في وقت يحل فيه نمط جديد محل نمط العالم القديم . وهذا مدعاة للتفكير في الاتجاه الذي يتجه إليه العالم ، وفي نوع النظام السياسي الضروري للحفاظ على السلم .

وتاريخ ما بعد الحرب يبين أن استئساد القوي على الضعيف والضعيف ، والدوس على سيادة الآخرين لا يمكن إلا أن يكونا سببا للصراعات ولتعريض السلم الإقليمي والعالمي للخطر . ولا يمكن ضمان علاقات دولية طبيعية إلا إذا احترمت جميع البلدان المبادئ الخمسة المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية ، وعدم الاعتداء المتبادل ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين ، والمساواة والمنفعة المتبادلة ، والتعايش السلمي . وهذه المبادئ الخمسة تجسد المعايير الاساسية للعلاقات

الدولية وتتماشى تماما مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . كما أنها اثبتت بدورها أمام شتى التقلبات في العلاقات الدولية وهي تحظى بدعم واسع في أوساط المجتمع الدولي .

إن إنشاء نظام سياسي دولي جديد على أساس مبادئ التعايش السلمي الخمسة يفي بمقتضيات العصر وهي شيء ترغبه بإلحاح شعوب جميع البلدان . ترى الصين أن هذا النظام السياسي الجديد يجب أن يشتمل على النقاط التالية :

أولا ، لكل بلد الحق في اختيار نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفقا لمروفه الوطنية الخاصة به . ثانيا ، يتعين على جميع البلدان ، لا سيما الدول الكبرى ، التقيد تقيدا دقيقا بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى . ثالثا ، ينبغي لجميع البلدان أن يحترم كل منها الآخر ، وأن تلتزم جوانب لاتفاق منحية جانبا خلافاتها ، وأن تتعايش مع بعضها في مودة ، وأن يعامل كل منها لآخر معاملة الند للند ، وأن تتعاون تعاوننا يحقق المنفعة المتبادلة . رابعا ، ينبغي تسوية المنازعات الدولية على أساس منصف وبالوسائل السلمية دون اللجوء الى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها . وأخيرا ، فإن لكل البلدان ، كبيرة وصغيرة ، قوية أو ضعيفة ، الحق في أن تشارك على قدم المساواة في مناقشة الشؤون العالمية وإدارة دفتها .

إن القضايا الإقليمية موصولة بصورة وثيقة بالسلم العالمي . ولا يزال الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم اضطرابا وعدم استقرار ، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلم العالمي . وحكومة الصين تؤيد التوصل الى تسوية سياسية لقضية الشرق الأوسط ، تنص الى انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية التي تحتلها ، وعلى الاعتراف لمبادل بين دولة فلسطين ودولة اسرائيل ، والتعايش السلمي بين الشعبين العربي واليهودي .

إننا نؤيد عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة بمشاركة جميع الأطراف المعنية ، بما فيها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن .

ونحن نقدر الجهود الإيجابية التي تبذلها جامعة الدول العربية لإيجاد حل لمسألة لبنان ، ونؤيد أية خطة تسوية تساعد على صون استقلال وسيادة ذلك البلد وسلامة أراضيه . ويحدونا الأمل أن تواصل الأطراف المعنية بمسألة الشرق الأوسط حوارها وأن تسعى للنهوض بعملية تحقيق السلام في الشرق الأوسط .

إن انفراج الحالة واستقرارها في شبه الجزيرة الكورية يمثل رغبة مشتركة لشعب المنطقة . والصين تؤيد الجهود التي تبذلها بلا كلل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإعادة توحيد البلد سلميا وبصورة مستقلة . ومؤخرا ، عقد أول اجتماع بين رئيس وزراء كوريا الشمالية ورئيس وزراء كوريا الجنوبية منذ انقسام البلد قبل ما يقرب من خمس وأربعين عاما . وهذه مناسبة هامة في عملية تحسين العلاقات بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية . ويحدونا الأمل أن تنظر كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية إلى هذا الاجتماع على أنه نقطة بداية ، وأن تتخلصا ، من خلال الحوار ، من الخصومات وسوء الفهم كي تحققا في النهاية توحيد ذلك البلد سلميا .

أما مشكلة كمبوديا فقد مض عليها الآن ما يزيد على عقد من الزمن . ولم تجر هذه القضية معاناة شديدة على شعب كمبوديا فحسب ، بل إنها هددت السلم والاستقرار في منطقة جنوب شرق آسيا أيضا . وقد آن الأوان لتحقيق تسوية . والوثائق الخمس التي أعدها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن تمثل إطارا لتسوية سياسية شاملة لقضية كمبوديا . كما أحرز تقدم رئيسي في الاجتماع الذي عقدته الأطراف الكمبودية في جاكارتا قبل زمن غير بعيد . ومن المهم حث الأطراف الكمبودية على انتخاب الأمير سيهانوك رئيسا للمجلس الوطني الأعلى ضمانا لإداء المجلس لعمله بصورة طبيعية .

ونرى أن يعاد في أقرب وقت ممكن عقد مؤتمر باريس الدولي حتى تصاغ وشائق الأعضاء الخمسة الدائمين لاعتمادها بغية تحقيق تسوية سياسية شاملة للمسألة الكمبودية في نهاية المطاف . وأملنا وطيد في أن مختلف الأطراف الكمبودية تحقق المصالحة الوطنية الحقيقية وستعمل معا لتحقيق السلم الداخلي والاستقرار والتنمية في بلادها .

وفي العام الماضي ، أحرز المزيد من التقدم في ميدان نزع السلاح . وتوصلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إلى اتفاق من حيث المبدأ على التخفيض الجزئي لأسلحتهما النووية الاستراتيجية ووافقا على تخفيض مخزوناتهما من الأسلحة الكيميائية . ويمكن أن نتوقع نتائج مثمرة من المفاوضات المتعلقة بتخفيض القوات التقليدية في أوروبا . كما توصلت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة إلى توافق في الآراء بشأن بعض بنود جدول الأعمال التي طال الجدل حولها عدة سنوات . وتجري على قدم وساق المفاوضات الخاصة بوضع معاهدة للحظر الشامل للأسلحة الكيميائية . ويحظى هذا التقدم في جميع المجالات بالترحيب في المجتمع الدولي .

بيد أنه لا بد أن نلاحظ أن مهمة نزع السلاح لا تزال شاقة ونأمل أن تواصل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي جهودهما لإجراء تخفيض كبير في أسلحتهما النووية والتقليدية ووقف سباق التسلح النوعي وتدمير مخزوناتهما من الأسلحة الكيميائية تماما . وترى حكومة الصين أن منع نشوب حرب نووية وتعزيز نزع السلاح النووي يتطلبان من جميع الدول أن تتعهد بالآلا تبدأ باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أية ظروف وبالا تستخدم أو تهدد بأن تستخدم الأسلحة النووية تحت أي شرط ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وفي المناطق الخالية من هذه الأسلحة .

لقد اكتسب الاقتصاد العالمي صبغة دولية . وأصبحت اقتصادات الشمال والجنوب مترابطة ارتباطا وثيقا ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر . وإذا لم يكن من الممكن تطوير اقتصادات البلدان الأكثر فقرا التي تكوّن شعوبها أربعة أخماس مجموع سكان العالم ، وإجراء تحسين جذري في العلاقات بين الشمال والجنوب فإن الأوضاع القائمة لن تخدم مصالح البلدان الأغنى وسيكون من الصعب ضمان السلم والاستقرار في العالم .

ومنذ الثمانينيات ، تعاني بلدان كثيرة نامية صعوبات اقتصادية خطيرة ، وتواجه قضايا حادة مثل العبء الضخم للديون ، وتدهور معدلات التبادل التجاري والاتجاه العكسي لتدفق رأس المال . وبالنسبة لمئات الملايين من الناس إن مشكلة توفير الغذاء والكساء الكافيين ما زالت بعيدة عن الحل . وولدت أسعار النفط التي تزداد ارتفاعا نتيجة لازمة الخليج الراهنة آثارا سلبية عديدة على اقتصاد العالم وأشارت القلق الواسع . أما البلدان النامية في العالم الثالث التي تعاني اقتصاداتها بالفعل صعوبات كثيرة ، فقد وجدت نفسها في أوضاع أشد خطورة واضطرت إلى تحمل العبء الأكبر ، ويواجه العالم على نحو متزايد بالسؤال المتعلق بإنشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ونحن نصرّ على ضرورة تغيير النظام الاقتصادي الدولي غير المنصف وغير العادل . وعند تناول العلاقات الاقتصادية الدولية من الضروري أن نلتزم بمبدأي المساواة والمنفعة المشتركة . ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تقوم بواجبها في تحسين المناخ الاقتصادي الدولي وأن تحسم على نحو خاص قضية الديون الخارجية للبلدان النامية . ومن حق الشعوب في جميع البلدان أن تحدد أسلوبها الاقتصادي وطريقها الخاص لتحقيق تنميتها الاقتصادية وأن تجري التكييفات اللازمة في سياساتها الاقتصادية عندما تدعو الحاجة إلى ذلك .

إن كثيرا من البلدان في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تعزز وحدتها وتعاونها . وتستكشف منظمات إقليمية متزايدة وسائل للتقدم المشترك ، وقد اضطلعت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومفعل جنوب المحيط الهادئ ومجلس التعاون الخليجي ، ومؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي والنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ومجموعة بلدان منطقة البحر الكاريبي ومجموعة ريو والمنظمات عبر الإقليمية مثل مجموعة ال ٧٧ ومجموعة ال ١٥ ومجموعة منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ، بدور متزايد الأهمية في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وتعزيز الحوار بين الشمال والجنوب . ونحن نقدر ذلك كله ونؤيده . كما أننا نؤيد الجهود التي تبذلها حركة عدم الانحياز من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في العالم الثالث .

تعتبر البيئة قضية أخرى هامة تواجه العالم اليوم . وتدرك شعوب جميع البلدان بشكل متزايد أن تحسين البيئة وحماية الأرض يخدمان البشرية على المدى الطويل كما أنهما شرطان أساسيان لبقاء الجنس البشري . إن البلدان النامية ، لأسباب تاريخية ومعاصرة ، تفتقر إلى القدرة على حماية البيئة وتحسينها ومع ذلك نعتقد أنه دون مشاركة البلدان النامية لن يكون من الممكن إجراء تحسين أساسي في البيئة . ولذلك فإننا نناشد البلدان المتقدمة النمو التي تملك موارد مالية ولديها علوم وتكنولوجيا متقدمة أن تظطلع بدور أكبر في تحسين البيئة العالمية . وإلى جانب قيام هذه البلدان بالعمل على تحسين بيئتها يتعين عليها أن تساعد البلدان النامية على زيادة قدراتها على حماية البيئة وذلك في غضون تنميتها الاقتصادية . وتعلق الصين أهمية كبيرة على مشكلة البيئة وتعتبر حماية البيئة جزءا من السياسة الأساسية للدولة وقد شاركت مشاركة نشطة في التعاون الدولي في هذا الميدان . إننا نناشد جميع البلدان وجميع المناطق أن تعد نفسها إعدادا جيدا للإسهام في المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في عام ١٩٩٢ .

في السنوات الأخيرة انتشر على نطاق عالمي إدمان المخدرات والاتجار بها وأصبحت خطرا يهدد البشرية . وبتاريخ يمتد ١٥٠ عاما من الكفاح ضد المخدرات ، يدرك الشعب الصيني إدراكا تاما شروا المخدرات ، وبعد قيام الصين الجديدة اضطلعت بحملة فعالة للقضاء على الخطر المتمثل في الأفيون ، وبذلك حظيت بسمعة طيبة بوصفها بلدا خاليا من المخدرات . وفي السنوات القليلة الماضية قامت بعض عصابات المخدرات الدولية بعمليات نقل المخدرات والاتجار بها في بعض مقاطعات الحدود ومدن الصين ومن ثم أسيء استخدام المخدرات في مناطق الحدود . وقد اتخذت حكومة الصين تدابير صارمة وحققنت نتائج ملحوظة في القضاء على إدمان المخدرات والاتجار بها . وترى حكومة الصين داما أن حظر المخدرات مسؤولية يجب أن تشارك فيها البلدان المنتجة والمستهلكة وبلدان العبور . وعن طريق الجهود المنسقة واتخاذ تدابير فعالة من جانب المجتمع الدولي كله يمكن إحراز النصر النهائي على ويلات المخدرات . إننا نقدر الجهود التي

تقوم بها هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والبلدان الأخرى من أجل مكافحة إساءة استخدام المخدرات والاتجار بها . ونحن على استعداد لمواصلة وتعزيز تعاوننا مع البلدان الأخرى ومع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة في هذا الميدان .

إن الشعب الصيني ، وهو مغمم بالثقة ، يتقدم على طريق بناء الاشتراكية بخصائص صينية . وقد نجحنا في العقد الماضي في مضاعفة الناتج القومي الإجمالي لعام ١٩٨٠ . ولدينا الثقة بمضاعفته مرة أخرى في التسعينيات ولدينا القدرة على ذلك . لقد أدى عقد الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي إلى فوائد حقيقية ضخمة للشعب الصيني . ولا يمكن أن تتغير سياسة الإصلاح والانفتاح التي حظيت بتأييد قوي من شعبنا . لقد شهد العام الماضي استقرارا سياسيا وهدوءا اجتماعيا في الصين بالإضافة إلى التحسن المطرد في اقتصادها . فالاستقرار والتنمية في الصين لا يعودان بغائدة على الشعب الصيني فحسب بل إنهما يسهمان في صنع السلام في آسيا وفي العالم بأسره . إن الصين في حاجة إلى الاستقرار والعالم يحتاج إلى الصين المستقرة . والصين مستعدة ، جنبا إلى جنب مع البلدان الأخرى ، لأن تقوم بدورها في قضية تقدم الإنسانية .

ويسعدنا أن نلاحظ أن الأمم المتحدة استمرت في العام الماضي في الاضطلاع بدور نشط في الحفاظ على السلم والأمن العالميين وفي حل عدد من المشكلات الملحة التي تواجه البشرية . وتبذل الأمم المتحدة جهودا دؤوبة في خدمة قضية السلام والتسوية السياسية للصراعات الإقليمية وقد حققت منجزات جديرة بالتقدير . وإزاء الحالة الحرجة والمعقدة التي يعيشها العالم في ظلها ، تقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية أكبر وتحديات أكثر وينبغي لها أن تظطلع بدور أهم حتى لا تخيب التوقعات الضخمة لشعوب العالم .

وما برحنا نؤكد أن الشؤون الداخلية لأي بلد لا يحق لأحد أن يفصل فيها سوى شعب ذلك البلد وإن الشؤون الدولية لا يمكن أن تقررهما إلا بلدان العالم ، الكبيرة والصغيرة ، القوية والضعيفة ، وذلك من خلال التشاور فيما بينها على قدم المساواة . ولقد أثبت التاريخ أن الدول العظمى لا يمكن أن تسيطر على العالم . وسوف يثبت التاريخ مرة أخرى أن قلة ضئيلة من الدول الكبيرة والغنية لا يمكن أن تحتكر الشؤون الدولية .

عندما نتطلع إلى التسعينيات ، نرى عالما يواجه تحديات ومخاطر ولكنه زاخر ، أيضا ، بالفرص ومفعم بالآمال ومهما يكن من أمر تغير المناخ الدولي ، فالمد التاريخي للسلم والتنمية جارف ، ومستقبل العالم مشرق .

السيد يعقوب خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني

بالغ السرور أن أتوجه إليكم ، سيدي الرئيس ، بتهانئي القلبية على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين . إن انتخابكم بالإجماع هو التقدير اللائق لما تتمتعون به من خصال رجل الدولة ، وكذا لبلدكم الذي تربطه بباكستان علاقات وثيقة وودية .

وأود أيضا أن أتوجه من خلالكم إلى سلفكم السيد يوسف غاربا ممثل نيجيريا بأسمى آيات التقدير للطريقة التي أدار بها أعمال الدورة الرابعة والأربعين .

واسمحوا لي أن أعثتم هذه الفرصة لأعرب للسيد خافيير بيريز دي كوييار الأمين العام عن عميق تقديرنا لالتزامه الراسخ بأهداف الأمم المتحدة ومبادئها .

ويشرفني ، كذلك ، أن أرحب بلختنشتاين أحدث عضو في الأمم المتحدة .

يشهد العالم في الوقت الراهن انتصار القيم الإنسانية وتعزيز الحرية وكل الفضائل التي تعطي للحياة معنى . ويلوح في الأفق نظام دولي جديد . وبات التنافس بين الشرق والغرب من آثار الماضي . وغدا التعاون والتفاهم النمط السائد اليوم .

ومع التغيرات في أوروبا الشرقية وقرب إعادة توحيد شطري ألمانيا ، والتكامل المطرد في أجزاء أخرى من أوروبا ، تقف تلك القارة بأسرها على أعتاب عصر نهضة جديد .

إن روح التغيير تجتاح العالم ، فالنزاعات الإقليمية التي طال أمدها في بلدان ومناطق متباعدة ومتفرقة مثل كمبوديا وأمريكا الوسطى والصحراء الغربية فـ سبيلها إلى التسوية . كما أن حلم استقلال ناميبيا أضى واقعا .

وجنبا إلى جنب مع هذه التطورات ، يتعاضد إدراك الحقيقة القائلة بوجود المشكلات عن طريق التشاور والتوفيق . ويزداد اللجوء إلى الأمم المتحدة لتسوية المشاكل الإقليمية والدولية . ولقد استعادت المنظمة دورها كأداة لتحقيق السلم والامن الدوليين .

بيد أنه لا تزال هناك مناطق مشتعلة ويخيم عليها جو المعارك . فولاية جامو وكشمير يمزقها النزاع والقمع . إذ أن شعب تلك الولاية ظل لعقود يكافح ويقاوم في سبيل حقه في تقرير المصير - حق دأبت الهند على تجاهله ، ولجأت إلى استخدام القوة على نحو مكثف لإخماد كفاح ذلك الشعب . واشترك زهاء ٢٠٠ ألف من القوات الهندية العسكرية وشبه العسكرية في محاولة لسحق انتفاضة شعب كشمير التلقائية . وسقط من الابرياء ، بينهم نساء وأطفال ، ما بين قتيل وجريح ومعتقل . وأحرقت المبانى وانتهكت الأعراض وفرض حظر التجوال في المدن الرئيسية بالوادي . وحظرت الحكومات الهندية دخول المراسلين الأجانب إلى المنطقة ، فهي ليست على استعداد للسماح وكالة دولية بمراقبة ما تتعرض له الحريات والحقوق الإنسانية الأساسية في كشمير من انتهاكات صارخة .

ولقد فشلت تلك التدابير القمعية في تحطيم إرادة شعب كشمير أو في النيل من شجاعته ، أو في إضعاف روح التضحية في سبيل أعمال حق تقرير المصير .

وتكمن أسباب النزاع فيما قامت به الهند عام ١٩٤٧ من ضم جامو وكشمير على غير رغبة شعبها . ولقد أكد مجلس الأمن وقضى في عدة قرارات بأن حسم مسألة ولاية جامو وكشمير ينبغي أن يتم وفقا لإرادة الشعب على أن يعبر عنها في استفتاء حر ونزيه يجتاز تحت رعاية الأمم المتحدة . وقبلت الهند وباكستان تلك القرارات وتلتزمان بأحكامها التي ما زالت سارية وواجبة التنفيذ .

ويذكر أن مجلس الأمن رفض في قراره ٩١ (١٩٥١) و ١٢٢ (١٩٥٧) الادعاء الهندي بأن شعب كشمير مارس حقه في تقرير المصير بالاشتراك في الانتخابات التي أجرتها الهند في الولاية . والواقع أن الرأي الهندي الخلفي القائل بأن الانتخابات في جامو وكشمير تجبّ الحاجة إلى إجراء استفتاء دحضته الحقيقة التي مؤداها أن صافي نسبة الناخبين في انتخابات عام ١٩٨٩ لم يتجاوز ٥ في المائة .

في اتفاق سيملا المؤرخ في تموز/يوليه ١٩٧٢ ، اعترفت الهند بأن قضية كشمير قضية معلقة ينبغي تسويتها وأقرت بأن التسوية النهائية لنزاع جامو وكشمير أمر جوهري لإحلال سلم دائم بين باكستان والهند والتطبيع الكامل للعلاقات بينهما . ونحن نحث جيراننا الهنود على احترام اتفاق سيملا نصا وروحا ، وهو الأمر الذي لا يكلون أبدا من تكراره ، وندعوهم إلى مناقشة جوهر النزاع معنا .

وأود أن أبين أن الاضطرابات الشعبية في كشمير التي تسيطر عليها الهند نابعة بالكامل من أهل الولاية . بيد أن الهند تسعى إلى إثارة مسألة تدخّل باكستان المزعوم كستار من الدخان تظلل به المجتمع الدولي . ولقد رفضنا تلك الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة . وكدليل آخر على حسن نوايانا ، اقترحنا على الهند إنشاء آلية محايدة ، كان يتركز هناك مراقبون دوليون محايدون لرصد تلك الاتهامات ومراقبتها والتحقق من صحتها والتوصل إلى نتائج مستقلة . ولكن الهند رفضت ، للأسف ، عرضنا . أما باكستان فهي تلتزم باقتراحها ، وتحقيقا لهذا الغرض ، نحن على استعداد لقبول أي بعثة لتقصي الحقائق أو أي آلية أخرى محايدة . فلا يسعنا أن نقبل - والواقع أننا نرفض رفضا قاطعا - طموح الهند الذي يصور لهم بأن بإمكانهم أن ينتحلوا لأنفسهم الحق في القيام بدور القاضي والجلاد في آن واحد .

إن الهند في محاولاتها لإنكار حق باكستان في مد شعب كشمير في كفاحه بالدعم المعنوي والسياسي ، سعت إلى إرهابنا بالبيانات المفعمة بالتهديدات وبخشد القوات في كشمير على امتداد الحدود بين الهند وباكستان .

ولئن كنا نلتزم بمون السلم في جنوب آسيا فإننا لن يرهبنا شيء أو يردعنا عن السعي إلى إيجاد تسوية سلمية لنزاع جامو وكشمير تستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتستلهم روح اتفاق سيملا ، ومن ثم أبدينا ، مرارا وتكرارا ، استعدادنا للدخول في حوار بناء مع الهند تخفيفا لحدة التوتر والتماسا للتسوية السلمية .

ولم تحرز نتائج هامة ، بالرغم من عقد جولتين من المحادثات على مستوى وزراء الخارجية في تموز/يوليه وآب/أغسطس . فقد كان الجانب الهندي يتجنب القضايا الاساسية وأعني بها مناقشة النزاع حول كشمير وإعادة نشر القوات في المواقع التي كانت فيها وقت السلم . وبينما نعتزم المضي بجهودنا من أجل التوصل الى تسوية سلمية ، يتعيّن على المجتمع الدولي أن يمارس نفوذه السياسي والادبي لدعم كفاح شعب كشمير .

وفي الشهر الماضي اتخذ المؤتمر الاسلامي الـ ١٩ لوزراء الخارجية بتوافق الآراء قرارا يدعو الى التسوية السلمية للنزاع حول جامو وكشمير بموجب قرارات الامم المتحدة ذات الصلة وعلى النحو المنصوص عليه في اتفاق سملا . وأعرب المؤتمر عن قلقه العميق لانتهاك حقوق الانسان لشعب جامو وكشمير ، وحث على إعادة نشر القوات في مواقعها التي كانت بها في وقت السلم . كما أعرب المؤتمر في هذا القرار عن استعداده لارسال بعثة مساع حميدة لتخفيف التوتر والنهوض بالتسوية السلمية . ولم تستجب الحكومة الهندية حتى الآن لهذا الاقتراح الايجابي .

وقد آن لذلك الليل الطويل من قهر شعب كشمير الذي عانى من الطغيان وتحمل معاناة تجل عن الوصف أن ينجلي على نحو واضح . وينبغي أن تنتهي معاناة هذا الشعب وعذابه . فالى متى ينكر عليه حقه في ممارسة تقرير مصيره بنفسه ؟

إن باكستان ستظل ملتزمة بتحقيق التسوية السلمية للنزاع حول جامو وكشمير عن طريق المفاوضات والحوار على أساس قرارات الامم المتحدة . وهذا الالتزام يتفق مع روح وشروط اتفاق سملا .

ولقد كان تأييد المجتمع الدولي الدائم والثابت للنضال البطولي الذي خاضه الشعب الافغاني ضد الاحتلال العسكري الاجنبي حافزا كبيرا على توقيع اتفاقات جنيف في عام ١٩٨٨ ، وعلى انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان في عام ١٩٨٩ . ولكن اتفاقات جنيف لم تتناول سوى الجوانب الخارجية للمشكلة . وقد وفرت قرارات الجمعية العامة التي دعت الى تشكيل حكومة تستند الى أساس عريض وتحظى بقبول الشعب الافغاني ، والى العودة الطوعية لأكثر من ٥ ملايين لاجئ أفغاني الى ديارهم ، والممارسة الحرة

لشعب أفغانستان لحقه في اختيار نظام الحكم الذي يرضيه ، الاطار لحل المشكلة على أساس دولي .

ومازال نظام كابول يحرم الشعب الأفغاني من حقه المشروع في تشكيل حكومة يختارها بمحض إرادته . ولا توجد جماعة تمثل فريقا من السكان تبدي استعدادها للدخول في مفاوضات مع نظام كابول أو مشاركته في السلطة ، ذلك النظام الذي يتحمل مسؤولية ما حدث من تدمير وإزهاق للأرواح إبان العقد الماضي .

وباكستان لديها اهتمام ثابت بإعادة أفغانستان المسالمة الإسلامية غير المنحازة ذات السيادة إلى ما كانت عليه . ويطيل النزاع الملتهب بقاء أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني على أرضنا . ولهذا ظللنا على الدوام نشجع الجهود الأفغانية الرامية إلى التوصل إلى توافق سياسي في الآراء من أجل التسوية الأفغانية الداخلية . ومن ثم رحبنا بتشكيل الحكومة الأفغانية المؤقتة في شباط/فبراير ١٩٨٩ . وتشعر الحكومة الأفغانية المؤقتة الآن في إجراء انتخابات تشترك فيها مختلف العناصر السياسية الأفغانية . وتبشر هذه الخطوة بالخير لتشكيل جبهة متحدة تمثل جميع الأفغان الذين ناضلوا ببسالة من أجل تحرير بلادهم ودفاعا عن عقيدتهم وتقاليدهم . وأدى التدهور الذي طرأ مؤخرا على المساعدات الإنسانية الدولية إلى تفاقم المصاعب التي يواجهها ملايين اللاجئين الأفغان . فقد اختاروا أن يواجهوا قسوة المنفى بدلا من أن يعرضوا أنفسهم وعائلاتهم لانعدام الأمن ومواجهة المجهول في بلادهم . وتحملت باكستان على مدار السنين ما يقرب من نصف التكاليف لتوفير القدر الضئيل من مطالب الحياة للاجئين الأفغان . غير أن مواردنا المحدودة جعلت من المستحيل علينا في الحقيقة أن نعوض النقص الناجم عن انكماش الالتزامات الدولية . ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن يهمل المشردين الأفغان وعليه أن يفي بالتزاماته الإنسانية تجاههم حتى يمكنهم العودة طواعية إلى ديارهم .

وأود أن أشيد بالأمين العام للأمم المتحدة وممثله الشخصي لما بذلاه من جهود في السعي للتوصل إلى تسوية شاملة للمشكلة الأفغانية . كما أود أن أعرب عن تقديرنا

دور الهام الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنسق الأمم المتحدة
 مساعدات الاقتصادية والانسانية الامير صدر الدين آغا خان* .

وتشارك باكستان المجتمع الدولي قلقه الشديد بسبب غزو العراق واحتلاله وضمه
 لحد اسلامي صغير مجاور له . وتأسف حكومة باكستان لاستخدام العراق للقوة ضد الكويت
 انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة . ولا مناص من أن يسحب العراق قواته دون قيد أو شرط
 أن تستعيد دولة الكويت سيادتها واستقلالها وحكومتها الشرعية .

وقد أيدنا ، بدافع من إيماننا العميق بأن المشاكل الدولية ينبغي أن تحسم
 بطريق المفاوضات ، الاجراءات التي اتخذها مجلس الأمن لمواجهة عدوان العراق على
 الكويت ، وسنتعاون تعاوننا تاما في تنفيذ قرارات مجلس الأمن .

وفي تقديرنا أن الازمة في الخليج ستلقي عبثا اضافيا على عاتق باكستان يتمثل
 بما يزيد عن بليون دولار بسبب توقف التجارة وزيادة أسعار النفط وخسارة تحويلات
 باطنينا الذين يعملون في الكويت والشرق الأوسط . ويضاعف من مشاكلنا تدهور معدلات
 تبادل التجاري لزيادة أسعار الواردات وانخفاض الدخل من الصادرات . وقد اضطرت
 له العوامل باكستان لأن تلجأ الى المادة ٥٠ من الميثاق ، ولكننا سنظل ملتزمين
 بقرارات مجلس الأمن .

وفي الشرق الأوسط ، قامت اسرائيل على نحو منتظم بتقويض المبادرات الرامية
 الى إيجاد حل عادل ودائم للمشكلة . وهناك حاجة الى بذل جهد عاجل من جانب المجتمع
 لدولي للنهوض بتحقيق تسوية منصفة وشاملة تتضمن انسحاب اسرائيل من كل الاراضي
 لعربية والفلسطينية المحتلة ، واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه ، بما في ذلك حقه
 في تقرير مصيره وفي إقامة دولته في فلسطين .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سوتريسنا (اندونيسيا) .

وتتابع باكستان باهتمام مبادرة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بشأن مسألة كمبوديا . ونأمل أن تؤتي جهودها الى جانب جهود بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ثمارها .

وما زالت مشكلة قبرص بعد ٢٧ عاما باقية دون حل . ونعتقد أن القرار الذي صدر مؤخرا عن مجلس الأمن والذي يدعو الى حل مقبول من الطرفين يتم التوصل اليه بحرية عن طريق الاشتراك في المفاوضات على قدم المساواة ، يوفر الاطار الصحيح لاجراء مفاوضات بين الطائفتين . ولا بد أن يفضي ذلك الى تحقيق الهدف المنشود وهو إقامة جمهورية قبرص الفيدرالية التي تشترك فيها الطائفتان .

ان التطورات الاخيرة في جنوب افريقيا خطوة في الاتجاه الصحيح ولكنها أعجز من أن تستأمل شائفة الفصل العنصري . وما كان يمكن للتغيرات التي أضفى عليها نظام بريتوريا طابعا مؤسسيا أن تحدث لولا شجاعة وتصميم ومثابرة شعب جنوب افريقيا . ويرمز السيد نيلسون مانديلا الى روح ذلك الشعب التي لا يمكن قهرها .

وتؤيد حكومة باكستان تأييدا تاما النضال الجسور لشعب جنوب افريقيا من أجل الحرية والمساواة والعدالة . ونؤمن بأن الجزاءات المفروضة على نظام بريتوريا العنصري ينبغي الاستمرار في تطبيقها حتى يُقضى قضاء مبرما على الفصل العنصري ويقام حكم الاغلبية في جنوب افريقيا .

وكانت باكستان في طليعة الجهود التي تستهدف تعزيز السلم والأمن الدوليين والقضاء على خطر الاسلحة النووية . ونأمل أن يتوج الحوار الجاري بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بالتوصل الى اتفاق على التخفيض الجوهري لترساناتهما النووية يفضي بالفعل الى القضاء الكامل على الاسلحة النووية . والى أن يتحقق الهدف النهائي وهو نزع السلاح النووي ، ينبغي اجراء ترتيبات دولية ملزمة قانونا لتأمين جميع الدول اللانووية ضد التهديد باستخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها .

إن إبرام معاهدة حظر شامل للتجارب النووية - وهو خطوة أولى أساسية صوب وقف سباق التسلح النووي وعكس اتجاهه - قد استعصى علينا في الماضي . ولهذا السبب نرحب بالمقرر بأن يعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ مؤتمر للنظر في تحويل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية الى معاهدة حظر شامل للتجارب النووية .

تؤيد باكستان المفاوضات العالمية الرامية الى تحقيق نزع سلاح عام وكامل . وقد كان التقدم صوب تحقيق هذا الهدف بطيئاً . ومن الضروري النظر في تدابير لنزع السلاح على الصعيد الاقليمي بغية تعزيز السلم والامن . إن انعدام أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ينبثق من التهديدات الاقليمية الناجمة عن النزاعات الاقليمية وطموحات السيطرة والسياسات التدخلية للدول الاكبر المجاورة . وفضلاً عن ذلك ، إن ما تشعر به الدول من قلق بشأن الامن يتفاوت من منطقة الى منطقة اعتماداً على طبيعة أوجه ادراك التهديدات . ومن ثم ، يوفر النهج الاقليمي أكثر المناظير واقعية لتحقيق تقدم سريع صوب نزع السلاح . ومما يسعدنا أن هذا النهج يحظى بقبول أكبر ونحن نحث على مواصلة مفاوضات نزع السلاح على الصعيدين العالمي والاقليمي في آن واحد .

إن باكستان ملتزمة التزاماً كاملاً بهدف عدم انتشار الأسلحة النووية . وتدعو كل الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتحرك صوب تحقيق نزع السلاح النووي وأن تنهض بالتعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتكنولوجيا النووية . إن مفهوم عدم الانتشار النووي يجب ألا يستخدم ذريعة لمنع البلدان النامية من الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية . وأود أن أكرر أن باكستان ستكون على استعداد لقبول أي اتفاق منصف غير تمييزي يتضمن ترتيبات تحقق فعالة تلزم بلدان منطقة جنوب آسيا ، بإسلوب ملزم قانوناً ، بعدم حيازة أو إنتاج أسلحة نووية . وعلاوة على ذلك ، نرى أنه من الممكن - لحين اعتماد معاهدة عالمية - إبرام اتفاقات ثنائية أو اقليمية لحظر اجراء التجارب . كما تقدمت باكستان بمقترح بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا . وهو أمر أيدته الجمعية العامة مراراً وتكراراً .

تؤيد باكستان كل الخطوات الرامية الى الحيلولة دون حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي . ونحن نولي أهمية ماثلة للبرام المبكر لاتفاقية شاملة تحظر استحداث الاسلحة الكيميائية وانتاجها وتخزينها واستخدامها .

ولابد أيضا من أن تواصل على نحو نشط المفاوضات الخاصة بنزع السلاح التقليدي على المعيددين العالمي والاقليمي ، خاصة بسبب الزيادة في تطوير الاسلحة التقليدية وقوتها التدميرية ، وبالمثل ، أصبح نزع السلاح البحري موضوعا له نفس القدر من الاهمية بسبب الزيادة السريعة في القوة البحرية لبعض الدول . إن حيازة حاملات الطائرات والغوامات العاملة بالطاقة النووية تشير قلقا كبيرا .

خلال معظم سنوات العقد الماضي اتسمت البيئة الاقتصادية الدولية بالنسبة للبلدان النامية بالتدفقات السلبية للموارد وانتشار الحواجز التجارية وعبء الدين الساحق ومعدلات الفائدة المرتفعة ، التي تضافرت جميعها فأوجدت عواقب مدمرة لاقتصادات عدد كبير من البلدان النامية .

لا تزال المساعدة الانمائية الرسمية مكونا رئيسيا لتمويل التنمية . ولابد من الزيادة الملموسة لتدفقات المساعدة الانمائية الرسمية للوفاء بهدف ٠,٧ في المائة من الناتج الاجمالي المحلي كما أعاد تأكيد ذلك الاعلان الصادر عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي عقدت في نيسان/ابريل الماضي . ولابد أيضا من مد المؤسسات متعددة الاطراف بالموارد الكافية لدعم التنمية ولتيسير الاصلاحات الهيكلية في البلدان النامية . ويتعين على تلك البلدان ، من جانبها ، اتخاذ التدابير السليمة لتعبئة الموارد المحلية واجراء التكييفات الهيكلية الكفيلة بجعل اقتصاداتها مستجيبة لاندفاعات النمو السريعة . وغني عن البيان أن وجود بيئة خارجية منصفة ومؤاتية أمر لا غنى عنه لنجاح الجهود التي تبذلها البلدان النامية .

إن أي حل لمشكلة الدين - التي لها آثار خطيرة على العالم النامي - يجب أن يأخذ في الحسبان اعتبارات النمو والاستقرار . ومن المهم أيضا عند ايجاد حل لمشكلة الدين الخارجي التأكد من أنه يخفف من عبء البلدان التي كانت حليفة في تصريف أمور

اقتصاداتها . إن خدمة الديون أصبحت تزداد صعوبة في ظل الاختلالات القائمة في المدفوعات الخارجية .

ولضمان إيجاد سيولة عالمية وتوزيعها على نحو منصف لابد أن تصل صادرات البلدان النامية الى الاسواق العالمية بسهولة وأن تضمن لها أسعار معقولة . ويحدونا الأمل في أن تنشئ جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف نظاما تجاريا دوليا حرا به معاملة تفضيلية للبلدان النامية . ويسعدنا أن تتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، التي ستعتمد في هذه الدورة ، الخطوط الارشادية اللازمة لمعالجة المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تواجه البلدان النامية .

إننا نرحب بالوعي الدولي المتزايد بضرورة الحفاظ على البيئة العالمية . وقد دأبت باكستان دوما على مؤازرة الجهود الرامية الى تحقيق هذا الهدف المشترك . ومازلنا نعتقد أن تحسين البيئة في البلدان النامية يرتبط ارتباطا وثيقا باستئصال شائفة الفقر . ومن الحتمي أن تمد البلدان المتقدمة النمو البلدان النامية بمزيد من الموارد المالية والتكنولوجيا لمكافحة التدهور البيئي . ويحدونا الأمل في أن يتناول مؤتمر ١٩٩٢ المعني بالبيئة الأبعاد المعقدة لهذه المشكلة في مجملها وأن يجد حولا موشوقا بها لما للتصنيع الذي يطلق له العنان من جهة والفقر المدقع من جهة أخرى من آثار على البيئة .

إن مشكلة العقاقير المخدرة تتخذ أبعادا مشيرة للانزعاج وتعرض للخطر نسيج المجتمع المعاصر . وقد أبرزت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الخاصة بالعقاقير المخدرة التي عقدت في شباط/فبراير الماضي الحاجة الى أن يتصرف المجتمع العالمي على نحو متضافر . إن الخطوط الارشادية التي نص عليها الاعلان السياسي وبرنامج العمل الشامل اللذان اعتمدتهما الدورة الاستثنائية لابد أن ينفذا بالكامل . ونحن نعتقد بأن أهمية إقلال الطلب على العقاقير المخدرة تعادل أهمية الاقلال من زراعة المواد

المخدرة وانتاجها والامداد بها . ومن الضروري أيضا أن تتيح للمزارعين مصادر بديلة للدخل عن طريق زراعة محاصيل بديلة .

لقد برهنت أحداث العام الماضي على أن الأمم المتحدة لها دور حيوي ومركزي في صيانة السلم والأمن الدوليين . كما أن المنظمة لها دور محوري أيضا في حل المشاكل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والانساني ، وفي النهوض باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفي تشجيعها .

وستظل باكستان - وهي واثقة بالنجاح ومصممة على مواصلة جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف السلم والتقدم الدوليين المقدسة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة - تؤيد - إلى أقصى قدر - كل أنشطة الأمم المتحدة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠